الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإماراتية الدولية
قسم المحاسبة

واقع الأنظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة

دراسة ميدانية على قطاع الصرافة

قدم هذا البحث كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة كلية العلوم الادارية والمالية؛ الجامعة الإماراتية الدولية

إعـــداد /

احمـــد علـــي الحميـــري
ســـــــعيد مـــــــانع
عمـــــار جهـــــلان
محمـــــد الاكـــــوع
اريـــــج الـــــورافي
فاطمـــــة العزعـــــزي

تحت إشـراف

د / نـــــــورا المـــــــريش

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً)

صدق الله العظيم

(سورة " الإسراء" آية٨٥)

الإهداء

إلى وطننا المجروح الذي نهواه في السر وفي العلن . . . والى أرواح شهدائنا الطاهرة . . .

والى أباءنا وأمهاتنا اللذان منحانا الحب وعلمانا القوة والصبر لنخطو هذه الخطوة للأمام، بارك الله لنا في عمريهما . . .

إلى إخواننا وأخوتنا الأعزاء الذين رافقونا في هذا المشوار بالعون والدعاء . . .

إلى أهلنا جميعا . . . والى أساتذتنا وجميع طلاب العلم . . .

إليهم جميعا نهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع وفاء وتقديرا

الباحثون

الشكر والتقدير

صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا

بمدى قصورها وعدم إيفائها حق صانعيها .

واليوم نواجه الصعوبة ذاتها بتقديمنا وافر الشكر والامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة

الدكتورة/ نورا المريش

التي لم تدخر جهدا ولم تبخل بنصيحة خلال دراستنا وإعدادنا لهذه الدراسة .

الباحثون

قائمة المحتويات

الإهداء .....أ

الشكر والتقدير ..... ب

قائمة المحتويات.....ج

الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....١

المقدمة:.....٢

مشكلة البحث: ٣

فرضيات البحث :.....٣

اهداف البحث:.....٤

أهمية البحث:.....٤

حدود البحث:.....٥

مجتمع البحث: ٥

عينة البحث:.....٥

منهجية البحث: ٥

مصادر جمع المعلومات :.....٥

المصطلحات:.....٦

الدراسات السابقة:.....٧

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة.....١١

المبحث الأول نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.....١٢

تمهيد:.....١٢

أولا: مفهوم النظام وأنواعه:..... ١٢
ثانياً : مفهوم النظام المحاسبي الالكتروني..... ١٥
ثالثاً : أهميه النظام المحاسبي الالكتروني للبيانات:..... ١٦
رابعاً : مزايا النظام المحاسبي الالكتروني للبيانات ١٨
المبحث الثاني الرقابة على الأنظمة المحاسبية الالكترونية..... ٢٠
تمهيد :..... ٢٠
أولاً : تعريف الرقابة:..... ٢٠
ثانياً : مفهوم الرقابة الداخلية..... ٢١
ثالثاً : اهمية الرقابة الداخلية ٢٢
رابعاً: اهميه إجراءات الرقابة في ظل النظام المحاسبي الالكتروني: ٢٣
خامساً : أصناف مخاطر المراجعة المحاسبية الإلكترونية:..... ٢٤
سادساً: إثر استخدام النظام المحاسبي الالكتروني على نظام الرقابة..... ٢٤
سابعاً: مشكلة الرقابة في ظل النظام المحاسبي الالكتروني..... ٢٦
ثامناً: أثر استخدام الحاسب الالي على نظام الرقابة الداخلية..... ٢٩
تاسعاً: دور المصارف في عملية غسيل الأموال ٣٠
عاشراً: التأثيرات المترتبة عن عمليات غسيل الأموال..... ٣٢
المبحث الثالث قطاع الصرافة في الجمهورية اليمنية ٣٥
أولاً : تعريف الصرافة لغةً واصطلاحاً..... ٣٥
ثانياً : واقع قطاع الصرافة:..... ٣٥
الفصل الثالث الإطار الميداني للدراسة..... ٣٨
المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية..... ٣٩

المبحث الثاني تحليل ومناقشة النتائج..... ٤٣

الفصل الرابع النتائج والتوصيات ٥٩

أولاً : النتائج..... ٦٠

ثانياً : التوصيات ٦٥

المراجع..... ٦٦

أولاً : المراجع العربية..... ٦٧

ثانياً : المرجع الاجنبية ٧٠

ثالثاً : الموقع الالكتروني..... ٧٠

المـلاحـــق..... ٧١

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمـة:

شهد القرن الحالي تطورا متسارعا في البيئة الحاسوبية وتطبيقاتها بشكل اعطى الحاسوب أهمية لا تقل عن أهمية اساسيات الحياة وكان للتطور السريع في تكنولوجيا أثر كبير على القطاع المالي بشكل عام وقطاع الصرافة بشكل خاص على مدى العقود الماضية وأصبح الان أداة بالغة الأهمية ذات فوائد استراتيجية مما أدى الي تحقيق التقدم والنجاح وتقديم نوعية أفضل من خدمات الصرافة المقدمة للزبائن حيث تعتبر التكنولوجيا أحد الأركان المهمة في التعامل المالي والمصرفي.

يعد قطاع الصرافة الواجهة الحضارية للبلدان المتقدمة وعنوان رشدها الاقتصادي فالعمليات المصرفية من اهم العمليات المالية التي تتم في المنظومة الاقتصادية فكان لابد من استخدام النظام المحاسبي الالكتروني في قطاع الصرافة لما لها من دور كبير وفعال في الاسهام بتسهيل وإسراع تشغيل البيانات وتوفير المعلومات وتخفيض الجهد المبذول من قبل العاملين.

لذلك سعت الدراسات للإسهام في تقييم هذه النظم المتبعة في قطاع الصرافة وتعين الأساليب والبيانات والخطوات التي يمكن اتباعها للاستجابة بكفاءة لمخاطر امن المعلومات وتحديد الإجراءات التي يمكن استخدامها للمحافظة على الامن والرقابة لمدخلات ومخرجات هذه الأنظمة، حيث ان العمليات المصرفية تحتاج الي رقابة ومتابعة، والرقابة الفعالة والسليمة تدعم استمرار سير عجلة الاقتصاد في الاتجاه الصحيح ومن هذه المنطق كان لابد البحث في إجراءات هذه الرقابة على الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة.

مشكلة البحث:

يعد قطاع الصرافة واحدا من اهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في الاقتصاد الوطني لأي بلد اذ يتعامل مع قاعدة عريضة من العملاء افرادا ومنظمات، وقد تأثر قطاع الصرافة بما حدث من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك بما ينطوي علية من إنجازات وابتكارات علمية كان لها اثرا فعال في تحسين خدمات الصرافة، وساهم الى حد كبير في تطبيق اليات جديدة تتسم بالمرونة، وتسهل عمليه التعامل المتبادل بين العملاء وإدارة قطاع الصرافة.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

السؤال الرئيسي: ما هو واقع الانظمة المحاسبية الالكترونية واجراءات الرقابة عليها في شركات الصرافة اليمنية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الاتية :-

١. هل الأنظمة المحاسبية الالكترونية تلاءم متطلبات التسجيل في قطاع الصرافة.

٢. هل الأنظمة المحاسبية الالكترونية فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة في قطاع الصرافة.

٣. هل هناك إجراءات للرقابة على الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة.

فرضيات البحث :

- يقوم البحث على الفرضيات الاتية.

١. أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة.

٢. ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات الرقابة.

٣. يلتزم قطاع الصرافة بأجراءات الرقابة اللازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة.

اهداف البحث:

هدف البحث التعرف على واقع الأنظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة.

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الآتية:

١. التعرف على نوعية الأنظمة المحاسبية الالكترونية المستخدمة في قطاع الصرافة.
٢. التعرف على مدى ملائم الأنظمة المحاسبية الالكترونية لمتطلبات التسجيل في القطاع الصرافة.
٣. التعرف على فعالية الأنظمة المحاسبية الالكترونية لمتطلبات الرقابة.
٤. التعرف على إجراءات الرقابة على الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة.

أهمية البحث:

وتنقسم الأهمية الى أهمية علمية وعملية، وتتمثل في الآتي:-

١. الأهمية العلمية:

- إلقاء الضوء على الأنظمة المحاسبية الالكترونية الأكثر أهمية وإجراءات الرقابة عليها ومشاكلها في قطاع الصرافة.
- أن الأنظمة المحاسبية لها أهمية بالغة الأثر على تحسين أداء قطاع الصرافة وسير العمليات المالية بشكل عام.

٢. الأهمية العملية:

- الارتقاء بمهنة الصرافة وتحسين أدائها.
- تعزيز دور الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة.
- تعزيز إجراءات الرقابة على الأنظمة المحاسبية الالكترونية لضمان سلام عمليات الصرافة.
- تطوير الأنظمة المحاسبية الالكترونية بما يتلاءم مع متطلبات قطاع الصرافة.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الاتي :

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على قطاع الصرافة في أمانة العاصمة – صنعاء.

الحدود الزمنية : في الفتره الزمنية ٢٠٢١م

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على الموظفين والعامليين في قطاع الصرافة في أمانة العاصمة.

مجتمع البحث:

قطاع الصرافة في الجمهورية اليمنية.

عينة البحث:

قطاع الصرافة بأمانة العاصمة – صنعاء – مديرية السبعين ومعين.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع البحث، والمنهج التحليلي من خلال الجانب الميداني حيث تم تصميم استبانة لتحقيق اهداف البحث وفروضه.

مصادر جمع المعلومات :

- **المصادر الاولية** : تتمثل في اعداد استبيان والذي تم اعداده و توزيعه على الموظفين والعاملين في قطاع الصرافة بأمانة العاصمة – صنعاء .
- **المصادر الثانوية** : تتمثل في مراجعة واستقصاء ادبيات الدراسة والمتمثلة في الكتب والمقالات والبحوث والرسائل الجامعية والتي تناولت واقع الأنظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة.

المصطلحات:

١. الأنظمة المحاسبية:

هي خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسة للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية بشكل يكفي تحقيق الاهداف التي تسعى اليها المحاسبة.

٢. الرقابة:

هي الاشراف على وظيفة او عمل ما وتعتمد على دور الإدارة في التأكيد من تطابق أنشطة بيئة العمل مع القوانين.

او تعرف الرقابة بانها تنفيذ السلطة المعتمدة على الاشراف على سلوك ما او تنظيم تطبيق العملية ذات الطبيعة المحاسبية.

٣. الصرافة:

هي عبارة عن نظام يستخدم اثناء بيع وشراء العملات وتحويلها فئة الى أخرى ومن بلد الى أخرى بشكل سريع للداخل او الخارج ومن الممكن ان يتم التحويل بين عدة فروع بشرط ان تكون متصلة بقاعدة البيانات الرئيسية.

الدراسات السابقة:

١. دراسة ثوابه (٢٠١٥) دور عناصر الرقابة الداخلية في تحسين مستوى الأداء المالي دراسة حاله في مجموعه الاتصالات اليمنية – صنعاء

- هدفت الدراسة الى تقييم دور عناصر الرقابة الداخلية في تحسين مستوى الأداء المالي واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري والمنهج التحليلي في تصميم استبانة وتوزيعها على عينه الدراسة.
- كما توصلت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بعناصر الرقابة الداخلية من توفر بيئة ملائمه للرقابة مع تفعيل الأنشطة الرقابة وتقدير جديد للمخاطر في ظل توفر المعلومات وتوصيلها بالشكل المطلوب بالإضافة الى ضرورة المتابعة المستمرة لجميع العناصر وذلك لما لها من دور واضح في تحسين مستوى الأداء المالي للشركات.

٢. دراسة (العيسائي ,٢٠١٢) بعنوان أثر التطورات التقنية على مهنة المراجعة والمحاسبة وأساليب التغلب عليها.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر متابعة التطورات التقنية في مهنة المراجعة , ودراسة المشكلات القائمة في هذه البيئة والتي تواجه المراجع الخارجي وهو بصدد عملية المراجعة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأثر التطورات التقنية في مهنة المراجعة والمحاسبة.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كانت أهمها: اتفقت مفردات العينة على أنه توجد مشكلات للمراجعة نتيجة استخدام نظم المعلومات، وأن تعديل أساليب المراجعة يساعد في التغلب على المشكلات الناجمة من نظم المعلومات المتسارعة.

٣. دراسة ناجي(٢٠١٠) "مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على انشطه التجارة الالكترونية – دراسة ميدانية للبنوك التجارية اليمنية

- هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام إدارة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة على أنشطة التجارة الإلكترونية وكانت اهم النتائج التي توصل إليها الباحث:
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة الداخلية من حيث المتطلبات التشريعية والتكنلوجية ومتطلبات الامن والحماية.
- ان الرقابة على أنشطة التجارة الإلكترونية في البنوك التجارية اليمنية لا تفي بمتطلبات التجارة الإلكترونية الحديثة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البيئة الداخلية للبنوك ومدى التزامها بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الإلكترونية.

٤. دراسة نوري (٢٠١٠) بعنوان : نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وأثرها على تقويم الأداء في المصارف

لتحقيق الدراسة يهدف البحث الي توضيح مدا اهميه وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني والتأكد على ان استخدام التقنية الإلكترونية يؤدي الي تقويم الأداء.

اعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطي في تحليل محاور البحث ووضع الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، ومنهج التاريخي للتتبع الدارسات السابقة التي لها علاقة في موضوع البحث، والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة حاله لمعرفه إثر نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على الأداء.

وقد توصلت الباحثة الي نتائج منها

- استخدام المراجعة الالكترونية يؤدي الي رفع كفائه انظمه الرقابة الداخلية.
- نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني يساعد المراجع الداخلي على التركيز على مواطن الضعف والانحرافات في الأداء.
- نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني يؤدي الي توفير القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب.

اوصت الباحثة بعدد من التوصيات:

- وضع نظام جيد للتشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وتدريب العاملين عليه
- ضرورة وجود مرجعين داخلين في بنك ام درمان الوطني لديهم مهارات فنيه في انظمة الحاسوب وعن عمليات المحاسبة والمراجعة.
- الفصل الملائم للمهام والمسئوليات بين اقسام تكنلوجيا المعلومات والاقسام التشغيلية الأخرى المستخدمة والمستفيدة بين خدمات الحاسوب

٥. دراسة عدلان (٢٠٠٩) بعنوان دور المراجعة الالكترونية على جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة للتعرف على جودة التقارير المالية والمراجعة الالكترونية في ضل تطور المعلومات المحاسبية حتى يتم الاستفادة من السرعة والدقة في تنفيذ عملية المراجعة، ولتحقيق هذه الدراسة اتبع المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي واستمارة الاستبيان وتحليلها.

وتوصلت الدراسة الى نتائج منها:

- تزيد المراجعة الالكترونية من مقدرة المراجع من توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رائي المراجع الوارد في التقارير المالية.
- في ظل المعلومات الالكترونية تكون المعلومات المحاسبية على درجه عالية من الجودة.
- التطبيق العلمي لأنظمة المراجعة يؤدي الى تحقق من جودة التقارير المالية.
- مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها التقارير المالية في الوقت المناسب.
- سهولة عرض جميع البيانات وملفات الحاسب الالي على الشاشة وتحديد المعلومات يراها المراجع ذات اهمية نسبية.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

- ان يوفر النظام المحاسبي تقارير مالية ذات جوده علية في الوقت المناسب.
- استحدا المراجعة الالكترونية لا نها تساعد المراجع في التحقق من دقة وسلامة معالجة البيانات واختصار وقت عملية المراجعة.
- الاهتمام بتدريب المراجعين على استخدام المراجعة الإلكترونية في ظل تطور نظم التشغيل الالكتروني للبيانات .

٦. دراسة البحيصي(٢٠٠٧) : مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة

- هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في بيئة المصارف العاملة في قطاع غزة ومعدلات تكرارها وأسباب حدوثها.
- هدف للتعرف على إجراءات الحماية التي تتبعها المصارف العاملة في قطاع غزة للحد من المخاطر التي تهدد نظم معلومات المحاسبية الالكترونية.
- التمييز بين مخاطر أمن نظم المعلومات وعدم كفاية الضوابط الرقابية لأمن تلك النظم.
- التركيز على مخاطر مخرجات الحاسب الآلي وعدم إهمالها

التعليق على الدراسات السابقة:

تفاوتت الدراسات السابقة موضوع أثر التشغيل الالكتروني المحاسبي في بيئاتٍ مختلفة، لكن معظمها ركزت على الفروق والمتغيرات الديموغرافيه، على أهميتها، وكانت النتائج متباينة الى حدٍ ما فيما بينها، وقد استفاد الباحثون من مواطن القوه في تلك الدراسات، متجاوزا نقاط الضعف فيها وما لا يتلاءم مع موضوع الدراسة الحالية.

ومن أهم جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة الآتي:

استفادة الدراسة الحالية من الأُطُر النظرية للدراسات السابقة بما يتلاءم مع موضوع الدراسة الحالية، اختيار المنهج الوصفي كمنهجيه مناسبه لموضوع هذه الدراسة، والاستفادة من بعض المصادر والمراجع العلمية الواردة في الدراسات السابقة، ومعرفة اختيار الاساليب الاحصائية المناسبة لمعالجة نتائج الدراسة الحالية.

وتميزت هذه الدراسة باعتبارها حافزاً لذوي العلاقة والاختصاص بالنسبة لواقع الأنظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة لتحسين أدائها، وتلمس جوانب الضعف والقوه من خلال استبيان وجهة نظر العاملين في بعض قطاع الصرافة بأمانة العاصمة – صنعاء، وتقدم معالجات للمشاكل التي تواجه عمليه التشغيل ، ومعالجات عملية الرقابة والتشغيل والحماية من المخاطر، وكذا تعد من الدراسات القليلة من نوعها في الجامعات اليمنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

تمهيد:

تحتاج المؤسسة لنظم معلومات يمدها بمعلومات دقيقة ونافعة وفي الوقت المناسب كما يساعدها على معرفة محيطها الخارجي وتكون قادرة على مواجهة كل التغيرات التي من شأنها أن تحدث اختلالات تؤدي إلى زوالها من جراء عدم اكتسابها الموقع التنافسي.

وقبل وضع مفهوم لنظام المعلومات المحاسبية وتحديد أهم جوانبه ينبغي أولا التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المجال المعرفي.

أولا: مفهوم النظام وأنواعه:

١- مفهوم النظام :

هناك العديد من التعاريف للنظام يذكر منها: النظام هو إطار متكامل من هدف واحد أو أكثر وهو يقوم بالتنسيق فيما يقوم بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، والموارد قد تكون خامات أو الآلات أو طاقات وذلك بالاعتماد على نوع النظام(القباني، ٢٠٠٣، ص٩)

وعرف أيضاً: "النظام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال....) الاتي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معّين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة(حسين، ٢٠٠٦، ص١٣).

٢- أنواع النظام:

يمكن تصنيف النظم إلى عدة مجموعات نذكر منها: (الدوهري٢٠٠٥ص١١)

١-حسب علاقته بالبيئة الخارجية وينقسم إلى:

أ-النظام المفتوح: وهو النظام الذي تتفاعل أجزاؤه دائما مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام، فمثلا المؤسسة تشتري موادها التابعة لها، وتحصل على عناصر العمالة والبيانات أيضا من البيئة المحيطة بها، وتصدر مخرجاتها كذلك إلى البيئة المحيطة والنظم الأخرى.

ب-النظام المغلق: هو النظام الذي لا يتفاعل مع البيئة المحيطة وبالتالي فهو مغلق على نفسه فساعة اليد مثلا تعتبر نظام مغلق لأنها منعزلة تماما عن البيئية المحيطة.

٢-حسب تدخل الإنسان في صنعة: وينقسم إلى:(ملوخية ٢٠٠٦ /٣٠)٠

أ-النظم الطبيعية: تعرف النظم الطبيعية بأنها تلك النظم التي أوجدها الخالق عز وجل وبالتالي لم يتدخل الإنسان في نشأتها أو تحديد القوانين التي تنظم عمل أجزائها، مثال الإنسان والنبات...إلخ.

ب-النظم الاصطناعية: فهي تلك النظم التي قام الإنسان بصنعها لخدمته، ومثل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية وغيرها.

٣-حسب المنهج المستخدم: وينقسم إلى:

أ-النظم ألمفاهيمي: وتعني بالهياكل النظرية التي ليس لها أي نظير شديد الشبه في العالم الحقيقي.

ب-النظم التجريبية: هي النظم التشغيلية الملموسة مكونة من بشر، مواد، الآلات، الطاقة والأشياء الفيزيائية الأخرى، وبما أن مثل هذه النظم تعتمد على المدخل المفاهيمي فهي تمثل تحويل المفاهيم إلى واقع الممارسة. (بسيوني٢٠١٠/٤١).

٣- مكونات النظام:

تتمثل مكونات النظام في العناصر التالية: (حسان٢٠٠٨/٥٤).

١-**المدخلات:** تعتبر المدخلات قوة الدفع الأساسية التي تزود النظام باحتياجاته التشغيلية، وتشمل مدخلات النظام على عدة عناصر المستعملة في العمليات، وتنقسم المدخلات إلى ثلاثة أنواع أساسية هي:

أ-**المدخلات التتابعية:** هي مدخلات تتكامل وتتفاعل مع بعضها لينتج عنها نظام، وهذا النظام يتكامل ويتفاعل بدوره مع أنظمة جزئية أخرى، ويمثل هذا النوع من المدخلات مشكلات محدودة لمحللي النظم لأن مشاكل عدم توفرها يمكن اكتشافها بسرعة وسهولة، وعادة ما تسمى هذه المدخلات محددة المسار، كما أنها قد تأتي من البيئة الخارجية للنظام.

ب-**المدخلات العشوائية:** توصف المدخلات بأنها عشوائية إذا ما توفرت للنظام عدة بدائل للمدخلات، وهي مدخلات إحصائية لنظام معين يتم احتمالها كاحتمال اتخاذ قرار معين دون غيره، مما يؤثر على كفاءة عمليات النظام، في حالة عدم التأكد شأن أي من البدائل سوف يتم استخدامها.

ج-**المدخلات عن طريق التغذية العكسية:** يتمثل هذا النوع في إعادة استخدام جزء من مخرجات النظام كمدخلات له مرة ثانية، وعادة ما تمثل المدخلات من التغذية العكسية نسبة صغيرة من مخرجات النظام. (سلطان، ٢٠٠٥، ٢٢).

٢-**العمليات التحويلية:** تتحول المدخلات إلى مخرجات عن طريق العمليات التحويلية وقد يقوم بهذه العمليات إنسان أو حاسب آلي أو مهام تؤدي بواسطة أعضاء المؤسسة (الصباح، ٢٠١٠، ١٥٢).

٣-**المخرجات:** تكون مخرجات النظام في شكل منتجات أو خدمات أو معلومات أو غيرها، والمخرجات هي ناتج العمليات التحويلية وترتبط ارتباطا قويا بالهدف من وجود النظام، كما أن المخرجات هي النتائج الفعلية والأهداف المحققة لنظام ما، ويمكن تصنيف مخرجات النظام إلى ثلاثة أنواع هي:(المغربي، ٢٠١٠، ٢٠).

أ-المخرجات التي يتم استهلاكها مباشرة بواسطة أنظمة أخرى كمخرجات مؤسسة صناعية، التي يتم بيعها للعملاء أو إجراء المزيد من العمليات التحويلية عليها.

ب-المخرجات التي يتم استهلاكها داخل نفس النظام في دورة العمليات الموالية كالوحدات التالفة الناتجة عن إحدى العمليات التصنيعية حيث يتم إعادة تصنيعها مرة أخرى.

ج-المخرجات التي لا يتم استهلاكها داخل النظام أو بواسطة النظم الأخرى ولكن يتم التخلص منها في شكل نفايات وعوادم.

٤- **التغذية العكسية (المعلومات المرتدة):** إن التغذية العكسية جزء من مدخلات النظام، كم تعتبر من الخصائص والمميزات الأساسية في النظم خاصة النظام الحي فهي تعتبر رد فعل الأنظمة الأخرى المختلفة تجاه مخرجات نظام معين فبذلك يحصل هذا الأخير على معلومات عن كيفية استقبال النظم الأخرى لمخرجاته، بمعنى أن تلك المعلومات تعتبر أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه، وهي ما يطلق عليها بالمعلومات المرتدة.

ويمكن تقسيمها إلى(سلطان، ٢٠٠٥، ٢٤ ٢٥):

أ-المعلومات المرتدة التصحيحية:

يقصد بها إرجاع الأمور والأشياء الى وضعها الصحيح، من خلال الرسالة او المعلومات التي تحصل عليها النظام كرد فعل على مخرجاته من قبل النظم الأخرى.

ب-المعلومات المرتدة التطويرية:

هي المعلومات التي تؤدي إلى التطوير في الأداء او تغيير في الأهداف او التوصل إلى طرق جديدة للأداء.

٥-**الرقابة:** تنطوي على متابعة وتقييم المعلومات على نفس المفهوم، بينما في الواقع أن كلا المفهومين مختلف عن الآخر (الكردي، ٢٠٠٣، ص٢٣)

ثانياً : مفهوم النظام المحاسبي الالكتروني

يمثل النظام المحاسبي الالكتروني مجموعه الأجهزة والبرامج الإلكترونية التي يتم استخدامها في تخزين البيانات وتحويلها الي معلومات وتخزين هذه المعلومات لحين استخدامها بواسطة المستخدمين في اتخاذ القرارات ومزاوله الأنشطة، ونبين ذلك فيما لي(مصطفى، ٢٠٠٩، ٤):

- مجموعه انظمه من الموارد: موارد، برامج، افراد، بيانات، إجراءات مساعده اكتساب معالجه، تخزين وتواصل المعلومات (بشكل بيانات، نصوص، صور.....) في المنظمة نظام المعلومات هو

مجموعه من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم بالإضافة الي تدعيم اتخاذ القرار، ويمكن لنظام المعلومات ان يساعد المديرين والعاملين في تحليل المشاكل وتطوير اعمال المنشاة

-نظم التشغيل الالكتروني تشمل الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها والوسائل الأخرى الا انها تشمل المكونات المادية والبرمجية في الحاسوب التي تشكل الظلعين المتقابلين في مثلث المعلوماتية

-نظم التشغيل الالكتروني هو نظام منهجي محسوب قادر علي تحقيق تكامل البيانات من مصادر مختلفة ليشكل نظام التشغيل متكاملا بقصد توفير المعلومات الضرورية لتحقيق هدف اداري لتأخذ القرارات الإدارية.

وبناء على هذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

- يتولى نظام التشغيل الالكتروني جمع ومعالجه البيانات ثم تخزينها وتوزيعها

-ضرورة وجود نظام تشغيلي يقوم على مجموعه من الموارد (بشرية، الاجهزة، البيانات.....) التي تترابط مع بعضها البعض لتحقيق اهداف المنشاة

ثالثاً : أهميه النظام المحاسبي الالكتروني للبيانات:

يؤدي استخدام الحاسوب في تشغيل النظام المحاسبي الي تغيرات عديده في هذا النظام من امثلتها(شحاته،٢٠١٤: ٣٨-٤٠) :

١-ان كثير من الانشطة كانت غير مركزية يؤديها العديد من الموظفين، مما يعني عم الحاجة للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين ال مهام٠ وعلى سبيل المثال فان برنامج الأجور يمكن ان ينفذه العديد من موظفي قسم الأجور التي كإنو يقومون بسحاب اجمال وصافي الأجور باستخدام بيانات الموظفين والعمال وعدد ساعات العمل ومعدل اجر الساعة والمرتب الأساسي والاستقطاعات من المرتب ثم اعداد كشف المرتبات والأجور الشهري او حتى الأسبوعي، وتسجيل الأجور والمرتبات في الدفاتر ثم مراجعة العمليات السابقة

٢-أن نقص التوثيق المستندي يعتبر من اهم المشاكل المصاحبة لاستخدام الحاسوب. فبدون توثيق ملائم سوف تختفي وسيله المراجعة وقد يجد المراجع صعوبة في اكتشاف الأخطاء

٣-ان تخزين إجراءات او برامج تشغيل البيانات نفسها على سجلات او ملفات الحاسوب يعني ان المراجع يجب ان يعتمد على الحاسوب والبرامج لكشف عن خطوات تشغيل البيانات وعمليه الصرف والتحصيل وغيرها من الأنشطة اليومية التي تمارسها الوحدات المنشاة. وهذا النظام غالبا ما يطبق بصوره جزائية بمعنى انهو قد يقتصر على تشغيل عمليات دون الأخرى باستخدام الحاسوب وعادة ما تكون العمليات روتينية .

يتكون نظام التشغيل الإليكتروني كما هو متعارف من مجموعتين أساسيتين من العناصر هي – الأجهزة والعناصر المادية والبرامج .وتتمثل العناصر المادية في مجموعه الأجهزة اللازمة ادخال البيانات الى الحاسوب وتشغيلها وتلقي المعلومات، وكذلك الأجهزة اللازمة لتخزين البيانات لحين تشغيلها وتخزين المعلومات لحين استخدامها .أما البرامج فتتمثل في مجموعه الأوامر اللازمة لتشغيل الحاسوب وإجراء التطبيقات المختلفة على البيانات وتخزينها وعرضاها أو إخراجها. وعادة ما تقوم نظم المعلومات الإلكترونية بالوظائف الآتية من خلال انظمه الحاسوب (مصطفى، ٢٠٠٩، ٥):

١. استلام البيانات من مصادرها المختلفة داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية.
٢. فرز وتصنيع وتبويب وتجميع البيانات.
٣. تخزيك البيانات من خلال وسائط التخزين الخارجية.
٤. معالجه البيانات وتحويلها إلى معلومات.
٥. تخزين المعلومات وعرضاها وتوصيلها الي الأطراف المستفيدة.

- **النظام المحاسبي للصفقات والعمليات:**

يقصد به النظام الذي يقوم فقط بتشغيل الصفقات والعمليات اليومية الناتجة عن نشاط الوحدة الاقتصادية من ذلك التشغيل عمليات، تسجيل عمليات الصرف والتحصيل، وغيرها من الأنشطة اليومية التي تمارسها الوحدات الخدمية والاقتصادية. وهذا النظام غالبا يطبق بصورة جزئية بمعنى انه

قد يقتصر على تشغيل عمليات دون الأخرى باستخدام الحاسوب. وعادة ما تكون العمليات الروتينية بصوره يومية كما هو الحال في عمليات الأجور.

- **نظام التقارير الإدارية :**

يقصد به نظام المعلومات الذي يتم من خلالها استخدام أنظمة الحاسوب الالي لدعن عملية اعداد التقارير الإدارية، ومن امثلتها نظم المعلومات الإدارية: وهي النظم التي من خلالها يتم تشغيل بيانات المؤسسة الخدمية سواء كانت بيانات جارية او ماضية او مستقبلية وذلك بهدف توفير معلومات مستمرة تساعد الإدارة في ممارسة وظائفها الإدارية المختلفة كالتخطيط ،والتنظيم والرقابة وغيرها من الوظائف، ومنها كذألك نظم دعم القرار، وهي النظم التي يتم فيها دمج البيانات مع نماذج رياضية لحل المشاكل الغير تقليديه التي يمكن ان تواجه متخذ القرار ونظم الخبرة، ونظم المعلومات التنفيذية.

اما من زاوية مصادر الحصول على البيانات يمكن تقسيم النظم الالكترونية الي نوعين هما:

- **نظام التبادل الالكتروني للبيانات**

يقصد به تبادل البيانات والمعلومات بصورة نمطية بين الحاسبات الالية الخاصة في بمنشئات الاعمال، من خلال شبكة اتصالات إلكترونية دون الحاجة لاستخدام السندات مثل أوامر التوريد، فواتير البيع، مستندات الشحن، الشيكات الخاصة بالمدفوعات، بحيث تتم عملية تشتغل البيانات الواردة بهاذ المستندات بصورة فورية دون الحاجة الى أي تدخل بشري،

رابعاً : مزايا النظام المحاسبي الالكتروني للبيانات

هناك مزايا عديدة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية يمكن إجمالها بما يلي(شحاتة، رشد، ٢٠١٣:٩٦):

١. تحسين خاصية الملاءمة والتزامن أي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدقة في المعلومات.

٢. تحسين وتسهيل التحليل الاضافي للمعلومات حيث أن تشغيل الحاسوب للبيانات بصورة جيدة ودقيقة يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات التاي يقادمها النظام بما ينعكس على اتخاذ الإدارة للقرارات الإدارية السليمة بصوره الاستغلال الأمثل للبيانات

٣. السرعة والدقة في الأداء

٤. إمكانيات الاستفادة بالحاسوب الالي في تحقيق الرقابة الذاتية على كل عمليات التشغيل اليومية

٥. الامكانية الضخمة لتخزين البيانات في صورة ملفات الكترونيه تحتوي الكثير من الملفات والسجلات اليدوية.

المبحث الثاني

الرقابة على الأنظمة المحاسبية الالكترونية

تمهيد :

لقد أدى استخدام الحاسب الالكتروني الى تعدد الوسائل المستخدمة في ظل نظام الرقابة الداخلية والتأثير على النهج الذي تسير عليه الرقابة الداخلية الالكترونية كما أدى لي ظهور عناصر جديده لهاذا النظام وزيادة أهميته، كما ان استخدام الحاسوب الالكتروني قد إثر على الوسائل المستخدمة في التعرف على ضوابط الرقابة الداخلية الامر الذي أداء الى اختلاف في طبيعة مشكلات التدقيق في نظام الرقابة الداخلية الذي يقوم على أساس الحاسب الالكتروني عن طبيعة المشاكل في ظل استخدام النظام اليدوي.

أولاً : تعريف الرقابة:

عرفت الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرت بها، وكانت في معظمها تدور حول تقسيم العمل بين العاملين بطريقة تسمح بمراجعة عمل كل موظف مراجعة مستمرة بواسطة غيره من العاملين، مما يسهل اكتشاف الأخطاء والغش .وكنتيجة للتطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية، وما صاحبها من اتساع في حجم المنظمات (ظهور الشركات المساهمة) وانفصال الملكية عن الإدارة، وحاجة الإدارة إلى بيانات سريعة ودقيقة وتطور مفهوم التدقيق الداخلي، تطور مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل الطرق والأساليب للارتقاء بالكفاءة الإنتاجية (محمد، ١٩٨٩، ص ٧) .

وفي هذا المجال عرفت لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية على أنها"خطة تنظيمية تتبناها المنظمة، وكافة الطرق والمقاييس لأجل حماية موجوداتها وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية (Lambert, ١٩٩٥, ٨)

وتعرف الرقابة أيضاً بأنها : مجموعه من الفروض والمعايير والمفاهيم والإجراءات التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات

والقوائم المالية بهدف ابدئ رئي فني محايد في مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة الاعمال خلال الفترة وعن المركز المالي نهاية الفترة (عبيد، وآخرون، ٢٠٠٥، ص١٠)

ثانياً : مفهوم الرقابة الداخلية

تعرف الرقابة بأنها جزء أساسي في الإطار النظري للرقابة الداخلية، ولقد تطور التعريف عدة مرات، تبعا للتطور الذي طرأ على تطور الرقابة الداخلية في الوحدات على اختلاف أنواعها، وفي الحقيقة فإن تعريف الرقابة الداخلية المقبول حاليا قد عكس تصورات مختلفة للرقابة الداخلية وأدخل تعديلات جوهرية على التعريف السابق لها، الصادر عن لجنة الرقابة الداخلية التابعة للهيئة الأمريكية للمحاسبين القانونيين عام ١٩٤٨. فالرقابة، وفقا لتعريف ١٩٤٨، هي مسئولية الإدارة تتكون من الخطة التنظيمية والوسائل والأساليب والإجراءات التي تكفل تحقيق مجموعة من الأهداف. في نفس السياق وبمنظور مختلف، جاء تعريف تقرير لجنة المنظمات عام ١٩٩٢، حيث عرف الرقابة الداخلية بأنها " عملية، تتأثر بمجلس الإدارة، وبالإدارة، وبالأفراد الآخرين، تصمم لتقديم تأكيد معقول عن إنجاز مجموعات الأهداف المحددة."

الاختلاف الجوهري بين تعريف الرقابة الداخلية عام ١٩٤٨ وتعريفها عام ١٩٩٢، هو أن الرقابة الداخلية، في التعريف الحديث، تتأثر بمسئوليات جميع العاملين في الوحدة، إلى جانب مجلس الإدارة.

تعريف لجنة دعم المنظمات قدم الحد الأدنى من المفاهيم والتصورات بالنسبة للرقابة الداخلية في جميع الوحدات. إضافة على ذلك، فإن الهيئات المعنية الأخرى قد عرفت الرقابة بما يلائم طبيعة وظروف الوحدات التي تشرف هذه الهيئات على تنظيم المحاسبة والمراجعة بالنسبة لها. في المجالات الحكومية، فإن تعريف المنظمة الدولية لهيئات الرقابة والمراجعة العامة INTOSAI، وتعريف مكتب المحاسب العام في الولايات المتحدة GAO، قد عبرا عن مفاهيم الرقابة الداخلية بما يتفق مع طبيعة الرقابة في الوحدات الحكومية.

من التقارير الصادرة عن الهيئات المعنية بالوحدات الحكومية فإن الرقابة الداخلية تعرف بأنها:**عملية تنظيمية متكاملة تتأثر بإدارة وأفراد الوحدة، تصمم للتعامل مع مخاطر الوحدة ولتقديم تأكيد معقول بأنه، في سياق رسالة الوحدة، قد تم تحقيق الأهداف المحددة للرقابة الداخلية."**

لذا فإن الرقابة الداخلية عملية مستمرة ومتطورة: وهذا يعنى أن الرقابة تمارس كجزء من المهام اليومية وليست مجرد متابعة تتم بعد إنجاز الأعمال.

ثالثاً : اهمية الرقابة الداخلية

تتبع أهمية الرقابة الداخلية كونها ركن من اهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة، وأنها الذراع الرئيسي للإدارة المتطورة للنهوض بالمؤسسات والمنشئات مع التطور والتحديث تحقيقا لي مستويات عالية من الكفاءة الإنتاجية، وتعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق الذي يركز عليها مراجع الحسابات الداخلية عند اعداد برنامج المراجعة وتحديد الاختبارات التي سيقوم بفحصها (كلاب :٢٠٠٤: ص٤٣).

ان الحاجة الى الرقابة الداخلية أصبحت أكثر الحاحاً للأسباب التالية (حجازي :١٩٨٨: ص٣٦٦-٣٦٧):

١-زيادة حجم ونطاق عمل الوحدة الاقتصادية وما صاحبها من تعقيد في هيكلها التنظيمي

٢-وجود نظام فعال ومحكم لنظام الرقابة الداخلية يحمي الافراد وخصوصا ضعاف النفوس من الاختلاس والغش والإهمال

٣-ان المسئولية الأساسية من حماية الأصول المنضمة وعن منع الغش واكتشاف الأخطاء يقع على مسئولية الإدارة

٤-اعتماد المراجع الداخلي على نظام الرقابة الداخلية في اعداد برنامجهم وتحديد مدى الاختبارات التي سيقوم بها نظرا لتحول المراجعة من مراجعة تفصيلية الى مراجعة اختبارية.

رابعاً: اهميه إجراءات الرقابة في ظل النظام المحاسبي الالكتروني:

ان المعلومات والتقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تستفيد منها العديد من الجهات الداخلية والخارجية ، وان أي خلل في نظام الرقابة الداخلية سيؤدي الي الحاق الضرر بالمستفيدين والمتعاملين مع هاذي المعلومة الناتجة عن النظام، ومن ثم سيلحق الضرر بالمنشاة ككل ويعرضها لمخاطر عديده وبما يودي الي انتهائها ،حيث ان طبيعة النظام المحاسبي فيها مخاطر كبيره ،ان هناك مجموعه من القواعد العامة التي يمكن اعتبارها مقومات اساسيه سيؤسسه عليها أي نظام سليم للرقابة الداخلية ، ويمكن تطبيقها في كافة المنشاة التي تحتاج الي نظام متكامل للرقابة الداخلية وقد حدد مجمع المحاسبين الأمريكيين الواجب توافرها في أي نطام للرقابة داخلية فيما يلي (الوقاد، وديان ٢٠١٥: ١٧٧-١٨٢):-

١-خطه تنظيميه توفر تقسيما سليما للمسؤوليات الوظيفية وتحديد واضحا للموالية في حدود هذا التقسيم، بما يتمشى مع السياسات الإدارية، وتفويضا واضحا للسلطة في إطار هاذي الموالية

٢-نظام محاسبي سليم يكفل تحقيق الرقابة على الاصول والخصوم والايرادات والنفقات

٣-اتباع أساليب سليمه للعمل في كل إدارة، بما يكفل اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد العمليات ذات القيم المالية وتسجيلها والمحافظة على الأصول والتأكد من سلامة هاذي العمليات، ويتم ذألك عن طريق تقسيم الواجبات المسئوليات، بحيث لا يقوم فرد واحد بعملية من أولها الي اخرها

٤-يتعين ان يتوافر لدى المنشاة مجموعه من العاملين تتناسب كفاتهم مع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم داخل نطاق مسؤولياتهم.

كما حددت المقومات الأساسية:

١-خطه تنظيمية يراعي فيها تسلسل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات الواجبة بدقه ووضوح

٢-برنامج مرسوم يتضمن حسن اختيار الموظفين وكفاية تدريبهم على طبيعة الاعمال التي يؤدونها.

٣-نظام محاسبي سليم يستند على مجموعة متناسقة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات لجمع وتبويب وتلخيص البيانات.

خامساً : أصناف مخاطر المراجعة المحاسبية الإلكترونية:

١- مخاطر المدخلات: وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة ادخال البينات النظام الالي مثل الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة للبيانات بواسطة الموظفين

٢- مخاطر تشغيل البيانات: وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرت الحاسوب مثل: اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمه السر وإدخال فيروس لنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل البيانات

٣- مخاطر مخرجات الحاسب الالي: متعلقة هذه المخاطر بمرحلة مخرجات عملية مراجعة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم الحسابات او تقارير او اشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات مثل: سرقة البيانات والمعلومات وخلاق مخرجات زائفة وغير صحيحه

مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية مثل الزلازل والفيضانات والاعاصير المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق سواء كانت تلك الكوارث طبيعية او غير طبيعية (الذنبة واخرون، ٢٠١١:٦٥)

سادساً: إثر استخدام النظام المحاسبي الالكتروني على نظام الرقابة

نظرا لأهمية البيئة التحتية لأمن المنشاة، فأنها تلعب دورا هماً في ضمان تكامل المعلومات المنتجة، وان المدقق لابد ان يأخذ في الاعتبار هذه البيئة قبل فحص أنظمة الرقابة العامة والتطبيقية وبشكل عام تتطلب الرقابة الداخلية في بيئة قاعدة بيانات أنظمة رقابة فعالة على قاعدة البيانات ونظام لإدارة قاعدة البيانات والتطبيقات، وتعتمد فاعلية هذه الأنظمة بشكل كبير على طبيعة إدارة البيانات واعمال إدارة قاعدة البيانات واجراءاتها، ومن اهم هذه الإجراءات ما يأتي (جمعة، ٢٠٠٩ -٣٢١-٣٢٢):-

أ- يتم وضع انظمه رقابة لضمان دقة واكتمال واتساق عناصر البيانات والعلاقات في قاعده البيانات على انه في الأنظمة المعقدة، وقد لا يوفر دائما تصميم الأنشطة للمستخدمين أنظمة الرقابة التي تثبت اكتمال ودقة البيانات وقد تتزايد مخاطرة عدم تحديد نظام إدارة قاعدة البيانات دائما عدم صحة البيانات او الفهرس

ب- اتباع إجراءات إعادة هيكلة البيانات عند القيام بتغيرات فعلية ومنطقية واجرائية ٠

ت- الوصول الى قاعدة البيانات: اذ من الممكن تقيد أصول المستخدم الى قاعده البيانات من خلال أنظمة الرقابة على الأصول وتنطبق هذه القيود على الافراد والأجهزة والبرامج حتى تكون كلمة السر فعالة تتطلب إجراءات مناسبة لتغير كلمة السر والمحافظة على سرية هذه الكلمات وتدقيق محاولة الاختراق الحماية والتحقيق فيها يساعد ربط كلمه السر بالأجهزة الطرفية لمعرفة البرامج المخولة فقط، لا يمكن ان تدخل او تعدل او تحذف البيانات وعلى سبيل المثال قد يعطي مدير الائتمان مندوبي المبيعات السلطة الى حد ائتمان العميل في حين قد لا يملك مسئول المستودع مثل هذا التخويل٠

ث-إجراءات الرقابة الداخلية في مرحلة معالجة البيانات: تتم قاعدة البيانات عن جميع مراحل دورة العمليات ابتداء من مرحلة المدخلات وما تنطوي عليها من تجميع البيانات، وآنتها بمرحله المخرجات وتتم إدارة البيانات من خلال ترميز البيانات وحميتها وخزنها واستعاذتها وتحديثها وتتمثل إجراءات الرقابة علي قاعده البيانات فيما يلي:

١-التأكد من ترميز البيانات وحفظها ورقابتها والوصل اليها اثناء جمع البيانات وتشغيلها وحفظها واستعاذتها وتوصليها يمكن ان تتعرض للضياع والسرقة او التزوير وهذا ما يدعو الي ضرورة اجراء المقارنات والمرجعات واستخدام الوسائل المختلفة لضمان حميتها وبعد التأكد من سلامة وصح البيانات عاده ما يتم تخزينها في قاعده بيانات التي تشمل اجهزه الكمبيوتر وكي يتم استعاذتها بالشكل الملائم

٢-حماية البيانات من السرقة او الضياع اثناء جمعها وتشغليها وحفظها واستعاذتها، ويم ذألك عن طريق اجاد ثلاث نسخ من الملف الرئيسي. كما يجب ان تتضمن ملفات النظام المحاسبي كل المعلومات الضرورية من اجل ضمان مسار جيد للمراجعة.

سابعاً: مشكلة الرقابة في ظل النظام المحاسبي الالكتروني

من الملاحظ ان استخدام النظام المحاسبي الالكتروني قد خلق مشكلات لم تكن موجودة في نظام التشغيل اليدوي للبيانات والتي من أهمها ما يلي (حسين، ٢٠٠٦، ص٣٤٣):-

أ-الافتقار الى دليل مادي ملموس لمسار المراجعة:

ففي ظل التشغيل الالكتروني للبيانات غالبا ما تختفي الادلة المادية للأثبات مثل سجل اليومية، ودفتر الاستاذ والتي تمكن المراجع من تتبع مسار العمليات المالية من خلال مراحل الاثبات المحاسبي في صوره مقرؤه. وفي بعض الاحيان توفر الادارة بعض المستندات التي تعبر عن مخرجات التشغيل الالكتروني للبيانات، وبالرغم من ذلك فقد تكون تلك المستندات مصدرا للتعقيدات في مصادر المراجعة بالنسبة لمراجع الحسابات. لذلك فطالما كان التشغيل الكترونيا في ايجاد اساليب مراجعه مناسبه تعطي دلالتها الخاصة بأعمال المراجعة.

ب-صعوبة الفصل بين الوظائف:

حيث ان تركيز بعض العمليات داخل الحاسب الالي في يد شخص في موقع تنظيمي بسمح له بتنفيذ وظيفتين او أكثر قد تمكن من اخفاء الاخطاء المتعمدة وغير المتعمد. مما يفقد الرقابة الداخلية أحد مقوماتها الأساسية وهي الفصل بين وظائف.

ج-اعتماد بعض الضوابط اليدوية على تحويل الحاسب:

تخضع مخرجات التشغيل الالكتروني للرقابة اليدوية مثال ذلك عرض قوائم بالخطاء والتي يكتشفها التشغيل الالكتروني للفحص بواسطة شخص مسؤول ضمن فريق مراقبه التشغيل ومن ثم اعتماد الفحص اليدوي على مدى دقه وشمول هذه القوائم للأخطاء التي تعين اخضاعها للفحص.

د-افتقار الحاسب للحكم الشخصي:

عندما تتم برمجة الخطوات للتشغيل البيانات فان الحاسب سينجز عمليات التشغيل وفقا لهذه الخطوات وهو ما يعرف بالتشغيل المتماثل للعمليات فاذا كانت خطوات تشغيل المبرمجة صحيحه تماما وخاليه من الاخطاء المنطقية فان ذلك يضمن خلوا النتائج من الاخطاء البشرية المناظرة والملازمة للتشغيل اليدوي اما إذا اشتملت البرامج على اخطاء فانه تنفيذها سيتكرر مرات كثيره، وبحجم العمليات التي خضعت للتشغيل مما يؤثر على دلاله العناصر المالية والقوائم الختامية مما يصعب على المراجع اكتشافها (لطفي، ١٩٩٧: ص ٧٠)

هـ-عدم وجود سند جيد للمراجعة:

ان تصميم سند جيد للمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني يعد مهمه شاقه، فالتصميم الجديد للسند المراجعة لا يمكن ان يتأتئ الا عن الفهم الواعي لطبيعته وكيفية استخدامه والوظائف المطلوبة لإعداده وتدعيمه، ومصدر الاخطاء التي قد تفسده، وانواع الاجراءات التصحيحية التي يمكن اجراؤها عندما تقع مثل هذه الأخطاء، ويؤدي غياب سند المراجعة الجيد في بيئة التشغيل الالكتروني الى صعوبة تتبع العمليات، ومن ثمة صعوبة اكتشاف جرائم الحاسب (السوافر واخرون،٢٠٠٢: ٣٣٦)

و-سهوله وحافز جرائم الغش في ظل استخدام النظم الإلكترونية وصعوبة اكتشافها:

ويرى (سوافري واخرون، ٢٠٠٢: ٣٣٧) المقصود بالغش في مجال التشغيل الالكتروني هو التلاعب في برنامج الحاسب، ملفات البيانات وتشغيل والمعدات ويؤدي ذلك الى الحاق الخسائر في المنظمات التي يقع الغش في مجال استخدامها الحاسبات ونتيجة لظهور الحاسب الالي ظهرت طرق حديثه لارتكاب الغش مما جعلها أكثر سهوله من حيث ارتكابها، وأكثر صعوبة من حيث اكتشافها، الا انه يمكن الحد من هذه الحالات من خلال بناء نظام جيد للرقابة في بيئة التشغيل الالكتروني.

ز-إمكانية التعديل في البيانات:

حيث انه يسهل التعديل في البيانات دون ترك اي إثر ماديه نظرا لطبيعة الوسط الذي تحفظ عليه البيانات بشكل يسهل مسحها ويعاد التسجيل عليها. سهوله نقل البيانات نتيجة صغر حجم وسائل

التخزين فمن اهم المزايا التي يوفرها الحاسب الالي هيا القدرة على تخزين كميه كبيره من المعلومات والبيانات باستخدام وسائط التخزين المعروفة والتي لا تحتاج الا الى حيز صغير جدا بالمقارنة الى حيز الدفاتر والسجلات المستخدمة في النظام اليدوي، مما يسهل سرقتها وهذا يحتم على الجهات المختصة توفير اعلى درجات الامن والسلامة الممكنة لحماية البيانات من التسرب والضياع ومنها حظر دخول الاشخاص غير المصرح لهم في استعمال اجهزه الحاسب الالي فجاماكن التشغيل (قاسم، ٢٠٠٣: ص ٣٥٠)

ط-فيروسات الحاسبات

ان الفرق بين بين غش الحاسبات وفيروس الحاسبات هوان الغش عادتاً ما يكون متعمدا بهدف الحصول على عائد نورائه، ام الفيروسات قد تكفون متعمده او غير متعمد، فقدت تتنقل من خلال وصائت مصابه بالعدوان. وتسبب الفيروسات العديد من المشكلات في بيانات وبرامج. الشركات او المؤسسات ومن هذه المشكلات كما يراها (السوافيري واخرون ٢٠٠٢: ص ٣٣٧)

١-قد يكون للفيروس تأثير مدمر مرئي وفوري فيمكن ان يكتب بصوره مرئية. وفورية على جزء من البرنامج العادي وبالطريقة التي لا يمكن معها استرداد النظام، مثل فيروس الكتابة على الملفات

٢-قد يستقر الفيروس في الذاكرة الرئيسية للحاسب، وتنتقل العدوى لأي أسطوانة يتم استخدامها من خلال الحاسبات التي تحمل الفيروس.

٣-هناك فيروسات لها القدرة على اخفاء ومضاعفات نفسه، ويعمل على التجميل الفوري وغير المرئي للبيانات.

٤-قد يودي الفيروس الى افساد الأسطوانات وما تحتويه من برامج وبيانات او يفسد أي برنامج يتم تشغيله، ويعتبر هذا الفيروس من أخطر الفيروسات.

٥-هناك فيروسات تظهر على شكل كره. قافزه صغيره تقفز على شاشه الحاسب، ويظهر تأثيره الضامن بأبدال الحروف الموجودة في ملفات البيانات على الأسطوانة الثابتة بحروف أخرى، والخطورة ان هذا التغيير لا يلاحظ الا بعد مرور فتره من افساد البيانات في هذه الملفات.

ويراءى الباحثون على الرغم من ان مشكلات الرقابة الداخلية للأنظمة التشغيل الالكتروني ليست بجديدة الا ان المجال والتنوع والانتشار لهذه المشاكل سوف تحتاج لأساليب جديده للرقابة على الأنظمة والاعتماد عليها والوثوق بها، ولقد تحققت بالفعل هذه المقولة، المراجع والمراقب لم يمتلك بعد المعلومات الكافية المتعلقة. بخصائص نظام التشغيل الإلكتروني، وكذألك لم تتضح امامه الضوابط الرقابية التي يجب ان يجري عليها اختبارات تقييم الرقابة الداخلية، ولا كيفية تحديد درجه الثقة في هذه الضوابط، الا ان هذه الضوابط تزداد تعقيدا في ظل التشغيل الالكتروني. عنها في النظام اليدوي.

ويرى الباحثون علاوة على ما سابق ان الخصائص الخاصة بمراجعة النظم الإلكترونية في المنشاة التي تستخدم الحاسب الالكتروني في للتشغيل البيانات، تؤثر تأثيرا مباشرا في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفي الاجراءات الخاصة بتخطيط عمليه المراجعة.

ثامناً: أثر استخدام الحاسب الالي على نظام الرقابة الداخلية.

لا تختلف مكونات واهداف الرقابة الداخلية في بيئة النظم الإلكترونية عنها في بيئة التشغيل اليدوي للبيانات المحاسبية، ولكن الاختلاف يكمن في طريقه استخدام هذه المكونات والاجراءات كما انه لا يوجد اختلاف بين الرقابة الداخلية بين النظامين من حيث المحافظة على الاصول وسلامه البيانات مع تحقيق الكفاءة والفاعلية في تشغيل البيانات، ومما لا شك فيه ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب ان يشتمل نظام الرقابة الداخلية على رقابة تتصف بالخصائص التالية (سنكري: ٢٠٠٥ ص١٣٤):-

١-الاكتشاف المبكر للأخطاء عند أقرب نقطه في دورة تشغيل البيانات.

٢-بالنسبة لخاصيه الفصل بين المهام فان المهام التي تم الفصل بينها في ظل النظام اليدوي قد تم جمعها في برنامج واحد للحاسب مما يمكن الموظف المسؤول عن هذه البرامج على عمل تغيير في البرامج والملفات يصعب اكتشافها كجزء من خطة اختلاس.

٣-في ظل الحاسب يتم تنفيذ العمليات كما تتم الموافقة عليها لان معظم نظم الحاسبات يتم برمجتها لتنفيذ العمليات الياً. مما قد يسبب الكثير من المشاكل للمراجع

٤-ان عمليه التسجيل الصحيح للعمليات قد تتأثر بدورها عكسيا باستخدام الحاسب لان الاخطاء في نظام البرمجة قد يؤدي للتسجيل الخاطئ او الحذف كليا للعمليات.

٥-ان المقارن الدورية بين الاصل وسجل الاصل كخاصيه رقابية يمكن التحايل عليها إذا استخدام الحاسب في عمل هذه المقارنة.

تاسعاً: دور المصارف في عملية غسيل الأموال

تعرف غسيل الأموال بأنها : قبول ودائع أو تحويل أموال مع العلم أن هذه الودائع أو الأموال مستمدة من عمل غير مشروع أو أجرامي وذلك بإخفاء مصدر تلك الأموال أو التستر عليه أو لمساعدة أي شخص يُعّد فاعلاً أصيلاً أو شريكاً في ذلك العمل على الإفلات من النتائج القانونية (فالح ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠-١١)

تُعّد المصارف من أهم الحلقات التي تدور فيها الأموال غير المشروعة ونظراً لما تتمتع به المصارف من تشعب العمليات المصرفية وسرعتها وتداخلها فأن لها الدور البارز في أبعاد الأموال غير المشروعة عن مصادرها غير المشروعة وإضفاء صفة المشروعية عليها ، ويمكن أن يكون دور المصارف أكثر وضوحاً مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وليس بالضرورة أن تكون المصارف على علم بمصادر تلك الأموال إلا أن الخدمات الإلكترونية الحديثة يمكن استخدامها بصورة مخالفة للقانون خصوصاً وأن أغلب تلك العمليات تتم بصورة آلية وإمكانية الرقابة عليها تحتاج إلى جهد ووقت وتفرغ وتكاليف ، فضلاً عن القوانين التي تمنح الحسابات سرية التعامل المصرفي وعدم قابليتها للكشف إلا بظروف خاصة تضفي صعوبة إضافية على المصارف في هذا الشأن ن ويمكن توضيح دور المصارف من خلال الآتي (مسفر، ٢٠٠١ ، ص٥٨):

أ) مؤشرات غسيل الأموال.

١- المؤشرات العامة:-

تكون العمليات منظوية على مخاطر غسيل الأموال على وجـه الخصوص : (مسفر، ٢٠٠١ ، ص ٦٧) :-

- عندما تكون عناصرها دالّة على غاية غير مشروعة :كالغموض أو الالتباس اللذين يطبعان عايتها الاقتصادية أو إذا بدت أنها غير معقولة بتاتاً .
- إذا تم سحب الأموال بعد انقضاء فترة قصيرة على إيداعها (حساب عابر) خاصة عند انعدام ما يبرّر هذا السحب في نشاط الزبون أساساً.
- إذا كانت العمليات المطلوبة أو المجراة تتخطى النطاق العادي أو الزبائن العاديين للمصرف أو لفرع معين لديه أو إذا تعذر اكتشاف الأسباب التي دفعت الزبون إلى اختيار هذا المصرف أو هذا الفرع لتسوية أعماله .
- إذا كان أحد الحسابات لايتحرك منذ مدة (حساب راقد) ثم أصبح متحركاً جداً من دون أسباب معقولة .
- إذا كانت العمليات متناقصة مع المعلومات المستقاة من خبرة المصرف في ما يتعلق بهذا الزبون أو مع الغاية من علاقات العمل التي يقيمها .

٢- المؤشرات الخاصة :

- قيام أحد الأفراد أو أحدى المؤسسات بدفع مبلغ كبير وغير عادي نقداً في الوقت الذي تسدد مبالغ هذه الأنشطة عادة بواسطة الشيكات والتحويلات أو غيرها من وسائل الدفع .
- ازدياد واضح وكبير لإيداعات أحد الأفراد أو المؤسسات التي تتم نقداً من دون أسباب واضحة أو موضحة لاحقاً .
- قيام الزبائن بإيداعات عديدة نقداً بحيث يشكل مجموعها مبلغاً كبيراً .
- الإكثار من تبديل مبالغ نقدية بعملات أُخرى .
- الزبائن الذين تتضمن مدفوعا تهم أوراقاً مزيفة .
- شراء شيكات مصرفية وشيكات سياحية نقداً بمبالغ كبيرة ومن قبل زبائن ظرفيين . الزبائن الذين يحولون مبالغ كبيرة إلى الخارج بواسطة مدفوعات تتم نقداً .

عاشراً: التأثيرات المترتبة عن عمليات غسيل الأموال

١- التأثيرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية وهي(الشوربجي، ١٩٩٩، ص ٢٣):

- يؤدي خروج الأموال المشروعة بطريق غير مشروع إلى خارج البلاد إلى حرمان البلاد من العوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع التي تتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل العمالة وعلاج البطالة وتوافر جانب العروض السلعي وما يرتبط بذلك من استقرار للأسعار المحلية .
- يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل القومي ويساهم في حدوث خلل اقتصادي هيكلي نظراً لانخفاض المدخرات مع زيادة الاستهلاك من دون حدوث نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي .
- تؤدي ممارسة الأنشطة غير القانونية إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وذلك من خلال تحويل الدخول من بعض الفئات الاجتماعية المنتجة إلى فئات أخرى غير منتجة وما يصاحب ذلك من تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع .
- -تؤدي هذه العمليات إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية حيث انتشار العصابات ونشاطها في إحداث الانقلابات السياسية وزعزعة الأمن والاستقرار وزيادة معدلات الجريمة المنظمة محلياً ودولياً وكذلك تزايد معدلات الفساد .
- إن تسرب الأموال المشبوه إلى المجتمع يؤدي إلى قلب ميزان الهرم الاجتماعي في البلاد وذلك بصعود المجرمين القائمين على عمليات غسيل الأموال إلى أعلى هرم المجتمع في الوقت الذي يتراجع فيه مركز المكافحين المجدين إلى أسفل القاعدة .
- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى انتشار القيم السلبية التي تساهم في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات والتفكك الأسري وافتقار المجتمع إلى التكافل الاجتماعي .
- يؤدي تزايد عمليات غسيل الأموال إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية ، ومن ثم زيادة الإنفاق على مكافحة الجريمة للحد من ارتفاع معدلاتها ، وهذا الإنفاق يتم على حساب الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدي إلى تفاقم البطالة والفقر والتخلف .

- تؤدي هذه العمليات إلى زعزعة الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ، وانتشار الابتزاز وعمليات السطو المسلح وقتل الناس و أخذ أموالهم ، وهو ما يجعل المجتمع ساحة إجرام ويفتقد أفراده عنصر الأمان والطمأنينة التي هي غاية كل إنسان في كل الأوطان .
- تمكن عمليات غسيل الأموال جماعات الإجرام المنظم إلى إفساد الموظفين وبخاصة رجال أنفاذ القوانين من رجال الضبط وغيرهم عن طريق الرشوة وذلك ليأمنوا عدم ملاحقتهم جنائياً ويعيشون في حالة مهادنة معهم .

٢- التأثيرات في المجال النقدي والمصرفي (الزهراني، ٢٠٠٢ ، ص٥٠):-

- حصول منافسة غير متكافئة بين صاحب الأموال الملوثة والمستثمر الجاد صاحب الأموال النظيفة ، سواء كان هذا الأخير محلياً او أجنبياً فضلاً عن إمكانية تأثير الأموال المغسولة في سعر صرف العملة وسعر الفائدة .
- نقل رؤوس الأموال من بلدان تطبق سياسات اقتصادية جيّدة ومدروسة وذات معدلات عائد مرتفعة إلى بلدان تطبق سياسات قصيرة النظر وذات معدلات عائد منخفضة .
- اضطراب الأسواق المالية الدولية والتسبب أحياناً بانهيار بعضها مما يقوّض أساس البناء الاقتصادي في العديد من بلدان العالم .
- خفض قيمة العملة الوطنية جرّاء تحويل الملوث منها إلى ذهب ومجوهرات يسهل بيعها في الخارج مقابل عملات أجنبية قوية .
- اختلال في بنية المجتمع الواحد يتمثل خصوصاً في اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وينعكس تفاوتاً حاداً في توزيع الدخول بين الأفراد والجماعات على حد سواء .
- جعل مهمة الدولة أكثر صعوبة في وضع الخطط والبرامج الآيلة إلىدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام .
- ازدياد حجم السيولة النقدية محلياً بنسبة تفوق كثيراً الريادة في إنتاج السلع والخدمات ، الأمر الذي من شأنه إحداث ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني يترتب عليها إضعاف القوة الشرائية للنقود .

- تؤثر عمليات غسيل الأموال في ارتفاع معدلات التضخم باعتبارها جزءاً من أنشطة الاقتصاد الخفي ، إذ تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي غير العقلاني ومن ثم الضغط على المعروض من السلع والخدمات والتأثير في المستوى العام للأسعار . ويرى البعض أن من أهم مصاحبات جرائم غسيل الأموال وقوع الاقتصاد فريسة للتضخم الركودي ، إذ يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة .
- تؤثر عمليات غسيل الأموال في السياسة المالية للدولة وحجم الدين العام والموازنة العامة للدولة الذي من الممكن أن يحدث العديد من الآثار التضخمية النقدية مما يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار لاسيما في الدول النامية .

المبحث الثالث

قطاع الصرافة في الجمهورية اليمنية

أولاً : تعريف الصرافة لغةً واصطلاحاً

الصرافة لغة: الصرف: فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه. والصرف: بيع الذهب بالفضة وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر الى جوهر. والتصريف في جميع البياعات إنفاق الدراهم. ورجل صيرف: منصرف في الأمور. (ابن منظور، ص٣٢٠).

كما عرفها الفيومي بقوله "صرفته عن وجهه صرفا وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدراهم بعته"(الفيومي،١٩٩٦،ص٢٢٢).

الصرافة اصطلاحا: الصرف عند جمهور الفقهاء هو "بيع ثمن بالثمن، جنسا بجنس، او بغير جنس فيشمل بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كما يشمل بيع الذهب بالفضة، والمراد ما خلق للثمينة". (ابن عابدين، ١٣٨٦، ص٢).

ثانياً : واقع قطاع الصرافة:

تواجه اليمن في هذه الفترة الانتقالية تحديات سياسية وهيكلية واقتصادية مستمرة ودائمة. وفي الوقت الحالي، يعمل حوالي ٧٠٪ من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي ذي الإنتاجية المنخفضة، في حين أن معظم القوى العاملة الرسمية تعمل في القطاع الحكومي، أو الهيئات التابعة للحكومة. تبددت الفرص الاقتصادية والمالية لأن جزءاً كبيراً من الأصول الصناعية والأنشطة الاقتصادية مملوكة للدولة بالكامل، وتخضع لسيطرة القبائل عليها كجزء من نظام المحسوبية. إذا لم يمكن للفترة الانتقالية التبشير بوجود تغيير في التوجهات، فمن المحتمل عودة هذه الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار والنضال الاجتماعي.

في شهر يونيو من العام ٢٠١٢، أطلقت الحكومة اليمنية البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤. يحدد البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية المجالات التي سيتم التركيز عليها والأفعال التي سيتم القيام بها من أجل التعامل مع الاحتياجات الإنسانية الفورية والملحة، والتحول السياسي على المدى القصير، والاستقرار الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية

والاقتصادية على المدى المتوسط.

وباستثناء القطاع المصرفي، فإن المؤسسات الرئيسية الداعمة والأسواق المالية إما غير موجودة بالمرة أو تلعب دوراً محدوداً للغاية. المؤسسات المالية غير البنكية مثل شركات التأمين وشركات الصرافة وصناديق المعاشات تلعب دوراً هامشياً. بدأت خدمات التأجير بالفعل ولكنها بحاجة إلى معاملة ضريبية مناسبة وسجل بالممتلكات المؤجرة. في اليمن واحداً من أكثر قوانين ولوائح التمويل متناهي الصغر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولقد ساعد هذا في توسيع خيارات الاعتمادات والمدخرات للشركات الصغيرة وكذلك للأسر ذات الدخول المنخفضة، سواءً في المناطق الريفية أو الحضرية، وعلى وجه العموم، ساعد هذا في توسيع سوق الخدمات المالية في اليمن.

الوساطة المالية في اليمن منخفضة للغاية، ويرجع هذا بصورة أساسية إلى البيئة القانونية والقضائية الضعيفة، حيث لا يتم تنفيذ حقوق الدائنين. تبلغ نسبة الوساطات بين المودعين واعتمادات القطاع الخاص، والتي تعتبر أحد العوامل المهمة للنمو، أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل بكثير من الدول المماثلة. لا يستخدم غالبية السكان في اليمن الخدمات المالية الرسمية. وبالإشارة إلى الودائع البنكية، فإن ٨٠٠.٠٠٠ شخص فحسب لديهم حسابات بنكية مع مؤسسات مالية رسمية. تبلغ نسبة الودائع في اليمن ٣٥ لكل ١٠٠ شخص، وهي النسبة الأقل على مستوى العالم أجمع(التمويل للجميع، البنك الدولي ٢٠٠٩).

تعاملت السلطات أيضاً في الوقت الراهن مع أزمة عام ٢٠١١ بصورة جيدة وذلك من خلال التدخل في السوق عند الحاجة، وإصدار تعميمات دورية ذات إطار زمني محدد والتي تتعامل عموماً مع قضايا خاصة أو مرتبطة بالأزمات. وفي محاولة لتعزيز الثقة في النظام المالي بعد بدء الثورة، اتخذ البنك المركزي اليمني الإجراءات التالية: (١) عدم فرض أي قيود على السحوبات المالية بأي عملة، (٢) انسيابية عملية توفير السيولة في النظام المصرفي وذلك من أجل التعامل مع موجات سحب الودائع المصرفية وذلك بعد الثورة مباشرةً، (٣) منع الموافقة لشركات الصرافة على تصدير النقد بالعملة الصعبة خارج البلاد وقصر هذا الدور على البنوك فحسب، (٤) قام بتعزيز التواصل مع البنوك والمجتمع المالي، حيث قام البنك المركزي اليمني بعقد لقاءات دورية على الأقل مرة كل أسبوع مع البنوك وذلك من أجل مناقشة آخر التطورات، (٥) أجبر جميع البنوك وذلك في يناير ٢٠١١ على إعداد خطط طوارئ وذلك من أجل ضمان استمرار الأعمال، (٦) قام بتخفيض متطلبات الاحتياطي

القانوني بالعملة الصعبة من ٢٠٪ إلى ١٠٪ في الربع الأول من العام ٢٠١١ مما أطلق ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في النظام المصرفي، وعزز ذلك من السيولة بصورة كبيرة. ونتيجة لذلك، تمت استعادة الثقة في النظام المصرفي بعد الثورة، واتضح هذا من حجم الودائع في النظام المصرفي والتي بلغت تقريباً ١.٨٠٢ مليار ريال يمني في العام ٢٠١٢، وفي العام ٢٠١٢م كذلك حققت موجودات القطاع المصرفي اليمني نسبة نمو ٢٨.٢٥٪ ، و٢٢٪ عام ٢٠١٣م ، وهي من أعلى نسب النمو بين القطاعات المصرفية العربية ، وتدل هاتان النسبتان على تمكن المصارف في اليمن من مواجهة الضغوط الاقتصادية والأمنية والسياسية الجارية.

أما خلال الفصل الثالث من العام ٢٠١٤م فقد شهدت موجودات القطاع المصرفي اليمني استقراراً . ونشير إلى أن تأثيرات الأحداث على المصارف قد انحصر في عام ٢٠١١م فقط. حيث شهد القطاع المصرفي انخفاضاً في موجوداته المجمعة بنسبة ٨.٧٪ ، وعلى الرغم من الزيادة في إقراض القطاع الخاص، لا زالت المصارف اليمنية لا تساهم بالدور الكافي في تمويل النشاط الاقتصادي في البلاد، وكذلك تتواصل الضغوط على النشاط الاقتصادي جراء تباطؤ النمو وتراجع الصادرات وانخفاض العائدات واستمرار تقلص الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر. فتراجعت الاحتياطيات الأجنبية ٤.٩ مليار دولار في اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤م مسجلة أدنى مستوياتها منذ حزيران/ يونيو مع تراجع صادرات النفط وهو ما يهدد الأوضاع المالية الهشة للبلاد(مجلة اتحاد المصارف العربية ٢٠١٥م ، ٣١).

جدول: بيانات القطاع المصرفي اليمني (مليار دولار)

	2012	نسبة النمو	2013	نسبة النمو	الفصل الثالث 2014	نسبة النمو
الموجودات	10.59	28.25	12.92	21.96	12.93	0.1
الودائع	8.37	32.79	10.36	23.77	10.28	(0.77)
القروض للعملاء	5.79	24.08	8.25	42.49	8.67	5.09
رأس المال والاحتياطيات	0.90	6.36	1.01	12.22	1.06	4.95

المصدر: البنك المركزي اليمني.

الفصل الثالث

الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول
إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **واقع الانظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة.**

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع في قطاع الصرافة بأمانة العاصمة صنعاء، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من مجموعة من المحاسبين والمراجعين العاملين في قطاع الصرافة بأمانة العاصمة، وقد تم توزيع (١٦٠) استبانة كعينة ممثلة للبحث, وتم استرجاع (١٥٠) بنسبة (٩٣.٨٪).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات, وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من ٦٠% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين ٦٠% إلى ٧٠% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين ٧٠% إلى ٨٠% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من ٨٠% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (١) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
١	**الأول: ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة**	١٢	.٨٢٤
٢	**الثاني: أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة**	١١	.٨٢١
٣	**الثالث: يلتزم قطاع الصرافة بإجراءات الرقابة الازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة**	٢٤	.٩٠١
	مجموع متوسط جميع المحاور	**٤٧**	**.٨٤٩**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت (.٥٤٩)، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات جيدة.

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

جدول (٢) مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق جداً	موافق	أحياناً	غير موافق	غير موافق جداً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

عند اختيار الباحث الدرجة (٥) للاستجابة " موافق جداً" بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة ١٠٠% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (٣) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.١٩٣٢).

جدول (٣) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	التقدير اللفظي	الوزن النسبي	النسبة ١٠٠%
٥	موافق جداً	٤.٢٠- ٥.٠٠	١٠٠ %
٤	موافق	٣.٤٠- ٤.٢٠	٨٩.٨٪
٣	أحياناً	٢.٦٠- ٣.٤٠	٦٨.٥٪
٢	غير موافق	١.٨٠- ٢.٦٠	٤٩.٨٪
١	غير موافق جداً	١ -١.٨٠	أقل من ٣٠

يتضح من الجدول رقم (٣) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من ١.٨ والنسبة أقل من ٣٦٪ فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق جداً)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ١.٨ وأقل من ٢.٦ والنسبة من ٣٦٪ وأقل من ٥٢٪ فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٢.٦ وأقل من ٣.٤ والنسبة من ٥٢٪ وأقل من ٦٨٪ فان التقدير اللفظي له هو (أحياناً)، وإذا

كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٣.٤ وأقل من ٤.٢ والنسبة من ٦٨٪ وأقل من ٨٤٪ فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٤.٢ حتى ٥ والنسبة من ٨٤٪ حتى ١٠٠٪ فان التقدير اللفظي له هو (موافق جداً).

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية SPSSبرنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " **واقع الانظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة** "، وشمل ذلك:

١- **التوزيع التكراري والنسب المئوية:** لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

٢- **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

٣- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

المبحث الثاني
تحليل ومناقشة النتائج

أولاً / البيانات الأولية لعينة الدراسة:

- حسب متغير العمر:

جدول رقم (٤) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٣٠سنه	١٠٥	%٧٠
من ٣٠-٥٠ سنة	٤٣	%٢٨,٧
أكثر من ٥٠ سنة	٢	%١,٣
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

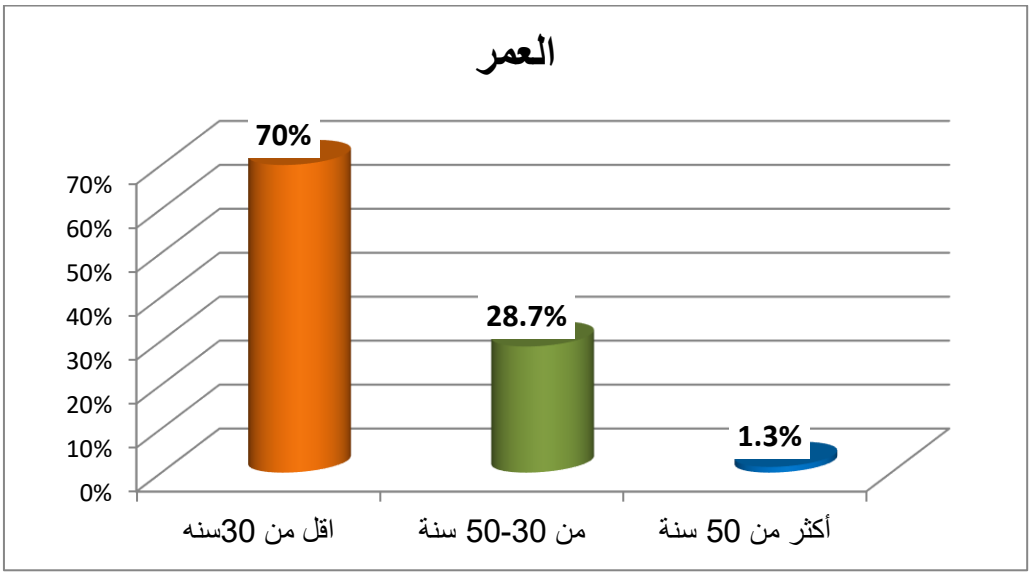

شكل رقم (١) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

يتضح من الجدول (٤) والشكل رقم (١) أن أغلب أفراد العينة من ذوي الفئة العمرية (اقل من ٣٠سنه) بتكرار بلغ (١٠٥) ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي أفراد عينة البحث، ثم أفراد العينة من ذوي الفئة (من٣٠ -٥٠سنة) بتكرار (٤٣) وبنسبه ٢٨.٧٪، وأخيراً الفئة (أكثر من ٥٠سنة) بتكرار (٢) وبنسبه ١.٣٪، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة الأقل عمراً.

- حسب متغير الجنس:

جدول رقم (٥) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١١٩	%٧٩,٣
انثى	٣١	%٢٠,٧
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

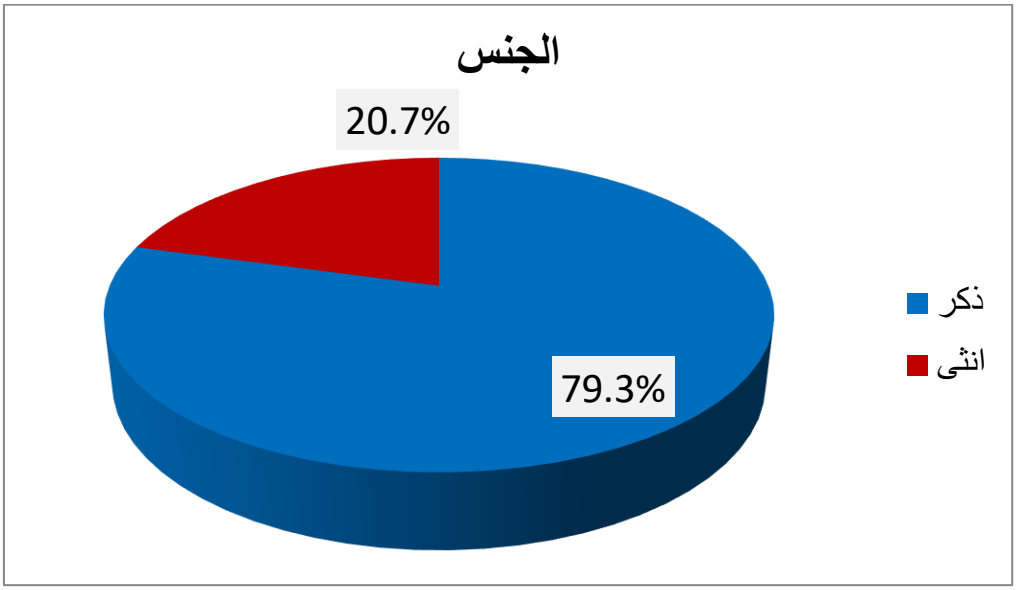

شكل رقم (٢) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

يتضح من الجدول (٥) والشكل رقم (٢) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (١١٩) وبنسبه ٧٩.٣٪ من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار(٣١) ما نسبته ٢٠.٧٪.

- المؤهل العلمي

جدول رقم (٦) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دكتوراه	١	%٠,٧
ماجستير	٥	%٣,٣
بكالوريوس	٩٨	%٦٥,٣
دبلوم	٢٥	%١٦,٧
ثانوية عامة	١٦	%١٠,٧
أخرى	٥	%٣,٣
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

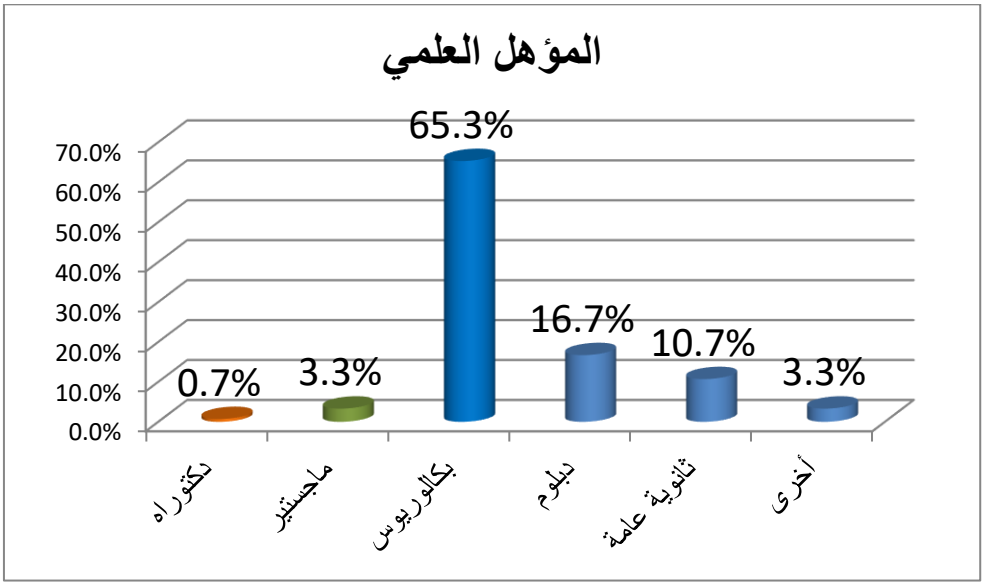

شكل رقم (٣) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (٦)، والشكل (٣) الخاص بمتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (بكالوريوس) بنسبة ٦٥.٣٪ وبتكرار بلغ (٩٨)، ومن ثم فئة المؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة ١٦.٧٪ وبتكرار بلغ (٢٥)، ثم فئة المؤهل العلمي (ثانوية) بنسبة ١٠.٧٪ وبتكرار بلغ (١٦)، ثم فئة المؤهل العلمي (ماجستير ، أخرى) بنسبة ٣.٣٪ وبتكرار بلغ (٥) لكل منهما، وأخيراً فئة (دكتوراه) بنسبة ٠.٧٪ وبتكرار (١).

- التخصص العلمي

جدول رقم (٧) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	٦٤	%٤٢,٧
اقتصاد	٢	%١,٣
إدارة	٢٠	%١٣,٣
مالية ومصرفية	٢٠	%١٣,٣
أخرى	٤٤	%٢٩,٣
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

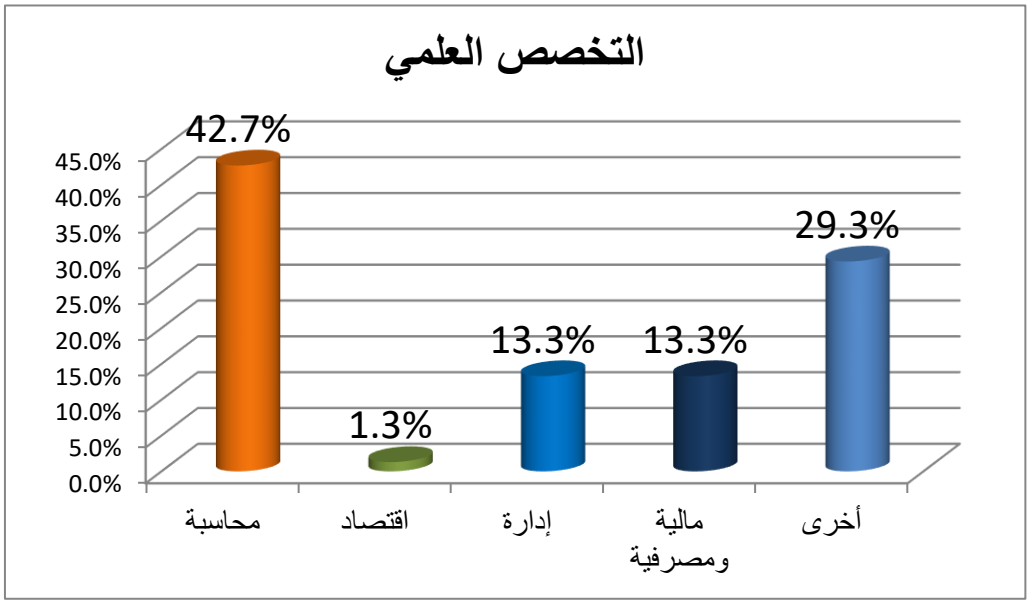

شكل رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

يتبين من الجدول رقم (٧)، والشكل (٤) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في فئة (المحاسبة) بنسبة ٤٢.٧٪ وبتكرار بلغ (٦٤)، بينما جاءت فئة (أخرى) بنسبة ٢٩.٣٪ وبتكرار بلغ (٤٤)، بينما جاءت فئات التخصص العلمي (إدارة، مالية ومصرفية) بنسبة ١٣.٣٪ وبتكرار بلغ (٢٠) لكل منها، وأخيراً فئة (اقتصاد) بنسبة ١.٣٪ وتكرار بلغ (٢).

- المركز الوظيفي

جدول رقم (٨) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
مدير	١٥	%١٠
محاسب	٦٦	%٤٤
مراجع	٢٥	%١٦,٧
مساعد	٢٢	%١٤,٧
أخرى	٢٢	%١٤,٧
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

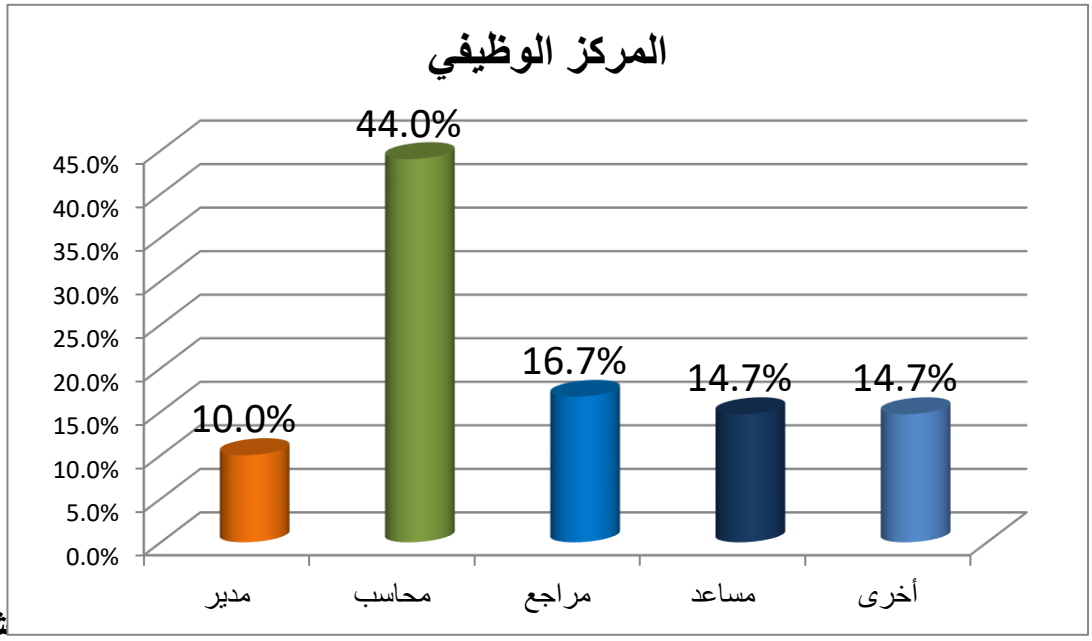

شكل رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (٨)، والشكل (٥) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في فئة (محاسب) بنسبة ٤٤% وبتكرار بلغ (٦٦)، بينما جاءت فئة (مراجع) بنسبة ١٦.٧٪ وبتكرار بلغ (٢٥)، بينما جاءت فئتي (مساعد، أخرى) بنسبة ١٤.٧٪ وبتكرار بلغ (٢٢) لكل منهما، بينما جاءت فئة (مدير) بنسبة ١٠٪ وبتكرار بلغ (١٥).

- سنوات الخبرة

جدول رقم (٩) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	١١٣	%٧٥,٣
أكثر من ٥ سنوات	٣٧	%٢٤,٧
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

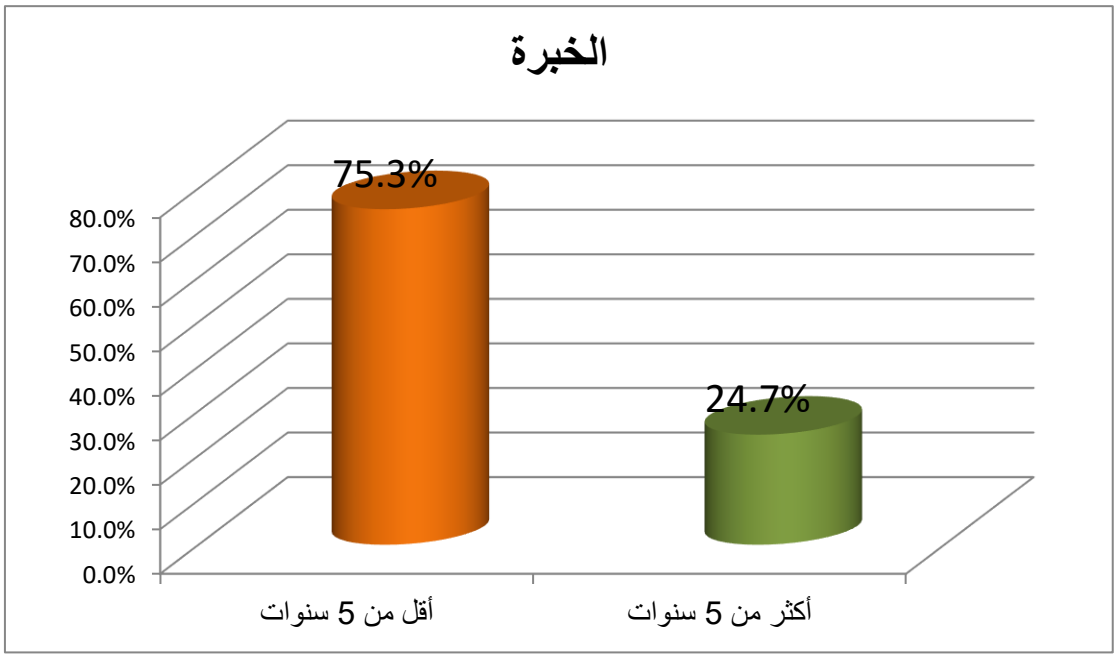

شكل رقم (٦) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (٩)، والشكل (٦) الخاص بمتغير سنوات الخبرة لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في فئة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة ٧٥.٣٪ وبتكرار بلغ (١١٣)، بينما جاءت فئة (أكثر من ٥ سنوات) بنسبة ٢٤.٧٪ وبتكرار بلغ (٣٧).

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

المحور الأول: ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة:

الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفــقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	لـديكم نظـام محاسـبي الالكترونـي لتسـجيل وتوثيـق أنشـطة وعمليـات الصرافة	١	٤.٣٩	٠.٥٨٩	٨٧.٨٪	موافق جداً
٢	يتمتـع النظـام المحاسـب الالكترونـي المسـتخدم لـديكم بواجهـة سـهلة الاستخدام تمكنه من ادارتها	٢	٤.٣٢	٠.٦٥	٨٦.٤٪	موافق جداً
٣	النظـام المحاسـبي الالكترونـي المسـتخدم لـديكم شـامل لكافـة العمليـات المالية المتعلقة بنشاط الصرافة	٣	٤.٣	٠.٧٣٢	٨٦.٠٪	موافق جداً
٤	يوفر النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم مجموعة مستنديه تفي بمتطلبات التسجيل والتوثيق	٩	٤.١٤	٠.٦٦١	٨٢.٨٪	موافق
٥	تـوفر الأنظمـة المحاسـبية الالكترونيـة كشـوفات تفصـيلية عـن كافـة العمليات الخاصة بالحوالات المالية	٤	٤.٢٥	٠.٧٠٤	٨٥.٠٪	موافق جداً
٦	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات وتقارير عن حركة شحن النقد وبيع وشراء العملات	٧	٤.١٩	٠.٧٥	٨٣.٨٪	موافق
٧	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن الحسابات الجارية والعمليات المتعلقة بها	٥	٤.٢	٠.٧٧٣	٨٤.٠٪	موافق جداً
٨	يحتـوي النظـام المحاسـبي الالكترونـي علـى كافـة البيانـات الخاصـة بالمستخدمين والوكلاء	١١	٤.٠٧	٠.٧٨٩	٨١.٤٪	موافق
٩	يستطيع مستخدم النظام تسجيل بيانات العميل وحفظها بسهولة في قاعدة البيانات	٨	٤.١٦	٠.٦٩٣	٨٣.٢٪	موافق
١٠	تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية للصرافة عملية تبادل الحوالات الماليـة مـع جميـع الفـروع والـوكلاء الاخـرين فـي أي مكـان وبـأعلى مستويات الأمان	١٠	٤.١٢	٠.٨٥٤	٨٢.٤٪	موافق
١١	يساهم النظام المحاسبي الالكتروني في سهولة وسرعه إيصال المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة	٦	٤.٢	٠.٧٤٤	٨٤.٠٪	موافق جداً
١٢	التسجيل في الأنظمة الالكترونية المالية لديكم لا تتعرض لأي مشاكل	١٢	٣.٦٤	١.٠٥٤	٧٢.٨٪	موافق
	متوسط المحور الأول		**٤.١٧**	**٠.٧٥**	**٨٣.٣٪**	**موافق**

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق جداً) على الفقرات رقم (١، ٢، ٣، ٧، ٦، ٨)، كما وافقت بتقدير لفظي (موافق) على باقي فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة لفقرات المحور (٤.١٧)، وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٣٪)، وبتحليل كامل فقرات المحور وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- لديكم نظام محاسبي الالكتروني لتسجيل وتوثيق أنشطة وعمليات الصرافة بمتوسط حسابي (٤.٣٩).

- يتمتع النظام المحاسب الالكتروني المستخدم لديكم بواجهة سهلة الاستخدام تمكنه من ادارتها بمتوسط حسابي (٤.٣٢).

- النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم شامل لكافة العمليات المالية المتعلقة بنشاط الصرافة بمتوسط حسابي (٤.٣).

- يوفر النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم مجموعة مستنديه تفي بمتطلبات التسجيل والتوثيق بمتوسط حسابي (٤.١٤).

- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن كافة العمليات الخاصة بالحوالات المالية بمتوسط حسابي (٤.٢٥).

- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات وتقارير عن حركة شحن النقد وبيع وشراء العملات بمتوسط حسابي (٤.١٩).

- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن الحسابات الجارية والعمليات المتعلقة بها بمتوسط حسابي (٤.٢).

- يحتوي النظام المحاسبي الالكتروني على كافة البيانات الخاصة بالمستخدمين والوكلاء بمتوسط حسابي (٤.٠٧).

- يستطيع مستخدم النظام تسجيل بيانات العميل وحفظها بسهولة في قاعدة البيانات بمتوسط حسابي (٤.١٦).

- تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية للصرافة عملية تبادل الحوالات المالية مع جميع الفروع والوكلاء الاخرين في أي مكان وبأعلى مستويات الأمان بمتوسط حسابي (٤.١٢).

- يساهم النظام المحاسبي الالكتروني في سهولة وسرعه إيصال المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة بمتوسط حسابي (٤.٢).

- التسجيل في الأنظمة الالكترونية المالية لديكم لا تتعرض لأي مشاكل بمتوسط حسابي (٣.٦٤).

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور نجد أنه بلغ(٤.١٧) وبانحراف معياري (٠.٧٥) وبتقدير لفظي (موافق)، وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية.

المحور الثاني: أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة:

الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم امن وغير قابل للاختراق	٢	٤.١٧	٠.٨٤٩	٨٣.٤٪	موافق
٢	تعرض بيانات النظام بشكل تفصيلي يبين هوية مستخدم النظام	١	٤.١٨	٠.٧٧١	٨٣.٦٪	موافق
٣	تعرض البيانات في النظام بشكل تفصيلي تبين هوية العميل	٨	٤.٠٥	٠.٨٢٨	٨١.٠٪	موافق
٤	تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية استرجاع البيانات المخزنة	٥	٤.١١	٠.٧	٨٢.٢٪	موافق
٥	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية قواعد بيانات تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات	٤	٤.١٣	٠.٧٧٧	٨٢.٦٪	موافق
٦	تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية عملية المراجعة والرقابة في العمليات المالية	٣	٤.١٥	٠.٧٢٣	٨٣.٠٪	موافق
٧	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية تقارير رقابية عن الاداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية	٧	٤.٠٦	٠.٧٠٧	٨١.٢٪	موافق
٨	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحايلها ومعالجتها	١٠	٣.٩٧	٠.٨٤٣	٧٩.٤٪	موافق
٩	تساعد الأنظمة المحاسبية الالكترونية في الرقابة على مدى فاعلية القرارات المتخذة في قطاع الصرافة	١١	٣.٩٣	٠.٩٠٥	٧٨.٦٪	موافق
١٠	تقوم الإدارة بالرقابة على تنفيذ الأنشطة والخطط المرسومة في كافة مراحل العمل بالاعتماد على المعلومات من الأنظمة المحاسبية الالكترونية	٩	٤.٠١	٠.٨١٩	٨٠.٢٪	موافق
١١	الأنظمة المحاسبية الالكترونية فعالة من حيث تنسيق متطلبات الرقابة	٦	٤.٠٧	٠.٨١٧	٨١.٤٪	موافق
	متوسط المحور الثاني		**٤.٠٨**	**٠.٧٩**	**٨١.٥٪**	**موافق**

يتضح من الجدول رقم (١١) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٤.٠٨)، ونسبة مئوية بلغت(٨١.٥٪)، وبتحليل كامل فقرات المحور وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- تعرض بيانات النظام بشكل تفصيلي يبين هوية مستخدم النظام بمتوسط حسابي (٤.١٨).
- النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم امن وغير قابل للاختراق بمتوسط حسابي (٤.١٧).
- تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية عملية المراجعة والرقابة في العمليات المالية بمتوسط حسابي (٤.١٥).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية قواعد بيانات تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات بمتوسط حسابي (٤.١٣).
- تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية استرجاع البيانات المخزنة بمتوسط حسابي (٤.١١).
- الأنظمة المحاسبية الالكترونية فعالة من حيث تنسيق متطلبات الرقابة بمتوسط حسابي (٤.٠٧).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية تقارير رقابية عن الاداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بمتوسط حسابي (٤.٠٦).
- تعرض البيانات في النظام بشكل تفصيلي تبين هوية العميل بمتوسط حسابي (٤.٠٥).
- تقوم الإدارة بالرقابة على تنفيذ الأنشطة والخطط المرسومة في كافة مراحل العمل بالاعتماد على المعلومات من الأنظمة المحاسبية الالكترونية بمتوسط حسابي (٤.٠١).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحايلها ومعالجتها بمتوسط حسابي (٣.٩٧).
- تساعد الأنظمة المحاسبية الالكترونية في الرقابة على مدى فاعلية القرارات المتخذة في قطاع الصرافة بمتوسط حسابي (٣.٩٣).

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور نجد أنه بلغ(٤.٠٨) وبانحراف معياري (٠.٧٩) وبتقدير لفظي (موافق)، وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية.

المحور الثالث: يلتزم قطاع الصرافة بإجراءات الرقابة الازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة:

الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	يتم فصل المهام بين الموظفين وتحديد صلاحياتهم بشكل يضمن عدم التلاعب بالبيانات	٦	٤.٢٥	٠.٨٤٨	٨٥.٠٪	موافق جداً
٢	تقدم الإدارة بفحص طرق الحماية واكتشاف اختراق البيانات	٢٠	٣.٩٥	٠.٨٨١	٧٩.٠٪	موافق
٣	توجد نسخ احتياطية للنظام داخل وخارج المنشاة او الشركة محمية من الاختراق يتم الرجوع اليها وقت الحاجة	٢١	٣.٩٤	٠.٩٤٢	٧٨.٨٪	موافق
٤	يتم تحديث الأنظمة المحاسبية الالكترونية وفقا للتغيرات في بيئة التكنولوجيا الحديثة	١٩	٤.٠١	٠.٩٠٧	٨٠.٢٪	موافق
٥	تلتزم الإدارة بتوفير إجراءات مناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات وحمايتها من التلاعب والفساد الإداري	٣	٤.٣	٠.٦٠٢	٨٦.٠٪	موافق جداً
٦	يتم التحقق من مصدر الأموال عند اجراء عملية تتضمن مبالغ نقدية كبيرة	٨	٤.٢٤	٠.٧٠٨	٨٤.٨٪	موافق جداً
٧	تتعاقد الإدارة مع مراجع خارجي لأغراض الفحص والرقابة	١٧	٤.٠٥	٠.٨٥	٨١.٠٪	موافق
٨	يتم التعاون وتسهيل مهام المراجع الخارجي في إجراءات المراجعة	١٤	٤.١١	٠.٧١٨	٨٢.٢٪	موافق
٩	يتم فحص نظام الرقابة الداخلية باستمرار وتحديد نقاط الضعف وتصحيحها	١٥	٤.٠٩	٠.٨٧٤	٨١.٨٪	موافق
١٠	تتخذ الإدارة إجراءات العناية الواجبة للعملاء وتهتم بمشاكلهم وتجيب عن استفساراتهم	٢	٤.٣٢	٠.٧٦٨	٨٦.٤٪	موافق جداً
١١	من الوسائل الرقابة الداخلية لقطاع الصرافة كاميرات المراقبة	٧	٤.٢٥	٠.٧٧٨	٨٥.٠٪	موافق جداً
١٢	استخدام كافة الوسائل ألممكنة لمتابعة العمليات والصفقات المشتبه بها من خلال تقارير رقابية وقوائم الأشخاص والكيانات الملاحقة دوليا	٤	٤.٢٩	٠.٧٥٩	٨٥.٨٪	موافق جداً
١٣	إدارة الرقابة الداخلية لديكم تضمن الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية وتوفر إدارة كافة المخاطر	٩	٤.٢٤	٠.٧٥٣	٨٤.٨٪	موافق جداً
١٤	تلتزم الشركة او منشاة الصرافة باللوائح والتعليمات الصادرة من	١	٤.٥	٠.٧٨	٩٠.٠٪	موافق جداً

رقم الفقرة	الفـــقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
	البنك المركزي					
١٥	يتم تدريب العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٦	٤.٠٩	٠.٩٨٥	٨١.٨٪	موافق
١٦	يتم برمجة النظام الالكتروني لإعداد تقارير تساعد على فعالية أنظمة شركات الصرافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٠	٤.١٦	٠.٧٨	٨٣.٢٪	موافق
١٧	تلتزم منشاة او شركه الصرافة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على هوية العميل	١٨	٤.٠٥	٠.٨٦٩	٨١.٠٪	موافق
١٨	يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالأنظمة من خلال إدارة امن المعلومات المتعلقة بالصيانة وبرامج الحماية والصلاحيات	١٣	٤.١٢	٠.٩٨٥	٨٢.٤٪	موافق
١٩	يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالأنظمة من خلال فحص البيئة التشغيلية للأنظمة وتهيئة واعداد الأنظمة ومطابقة المخرجات	١١	٤.١٣	٠.٨٦٣	٨٢.٦٪	موافق
٢٠	يتم اصدار تقارير عن المراجعة الداخلية حول برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	١٢	٤.١٣	٠.٨٤٤	٨٢.٦٪	موافق
٢١	يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة غير العادية لدى وحدة مجمع المعلومات	٥	٤.٢٧	٠.٨٠٤	٨٥.٤٪	موافق جداً
٢٢	يتم متابعة المستجدات العالمية في أنماط غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات مكافحتهما خاصة ما يصدر في هذا المجال عن لجنة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بأزل وغيرهما من المنظمات الدولية	٢٢	٣.٩	١.٠٦٨	٧٨.٠٪	موافق
٢٣	لديكم مسؤول امتثال او وحدة امتثال لأغراض الرقابة الفعالة فيما يتعلق بحجم المخاطر بالمنشاة او الشركة	٢٣	٣.٨٨	٠.٩٦٨	٧٧.٦٪	موافق
٢٤	تلتزم المنشاة او شركة الصرافة بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي FATF	٢٤	٣.٧٩	٠.٩٤٤	٧٥.٨٪	موافق
	متوسط المحور الثالث		**٤.١٠**	**٠.٨٥٢**	**٨٢.١٪**	**موافق**

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق جداً) على الفقرات رقم (١٤، ١٠، ٥، ١٢، ٢١، ١، ١١، ٦، ١٣)؛ بينما وافقت بتقدير لفظي (موافق) على بقية فقرات المحور؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٤.١٠)، وبنسبة مئوية بلغت (٨٢.١٪)، وبتحليل كامل فقرات المحور وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- تلتزم الشركة او منشاة الصرافة باللوائح والتعليمات الصادرة من البنك المركزي بمتوسط حسابي (٤.٥).
- تتخذ الإدارة إجراءات العناية الواجبة للعملاء وتهتم بمشاكلهم وتجيب عن استفساراتهم بمتوسط حسابي (٤.٣٢).
- تلتزم الإدارة بتوفير إجراءات مناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات وحمايتها من التلاعب والفساد الإداري بمتوسط حسابي (٤.٣).
- استخدام كافة الوسائل ألممكنة لمتابعة العمليات والصفقات المشتبه بها من خلال تقارير رقابية وقوائم الأشخاص والكيانات الملاحقة دوليا بمتوسط حسابي (٤.٢٩).
- يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة غير العادية لدى وحدة مجمع المعلومات بمتوسط حسابي (٤.٢٧).
- يتم فصل المهام بين الموظفين وتحديد صلاحياتهم بشكل يضمن عدم التلاعب بالبيانات بمتوسط حسابي (٤.٢٥).
- من الوسائل الرقابة الداخلية لقطاع الصرافة كاميرات المراقبة بمتوسط حسابي (٤.٢٥).
- يتم التحقق من مصدر الأموال عند اجراء عملية تتضمن مبالغ نقدية كبيرة بمتوسط حسابي (٤.٢٤).
- إدارة الرقابة الداخلية لديكم تضمن الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية وتوفر إدارة كافة المخاطر بمتوسط حسابي (٤.٢٤).
- يتم برمجة النظام الالكتروني لإعداد تقارير تساعد على فعالية أنظمة شركات الصرافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمتوسط حسابي (٤.١٦).
- يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالأنظمة من خلال فحص البيئة التشغيلية للأنظمة وتهيئة واعداد الأنظمة ومطابقة المخرجات بمتوسط حسابي (٤.١٣).

- يتم اصدار تقارير عن المراجعة الداخلية حول برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بمتوسط حسابي (٤.١٣).
- يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالأنظمة من خلال إدارة امن المعلومات المتعلقة بالصيانة وبرامج الحماية والصلاحيات بمتوسط حسابي (٤.١٢).
- يتم التعاون وتسهيل مهام المراجع الخارجي في إجراءات المراجعة بمتوسط حسابي (٤.١١).
- يتم فحص نظام الرقابة الداخلية باستمرار وتحديد نقاط الضعف وتصحيحها بمتوسط حسابي (٤.٠٩).
- يتم تدريب العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمتوسط حسابي (٤.٠٩).
- تتعاقد الإدارة مع مراجع خارجي لأغراض الفحص والرقابة بمتوسط حسابي (٤.٠٥).
- تلتزم منشاة او شركه الصرافة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على هوية العميل بمتوسط حسابي (٤.٠٥).
- يتم تحديث الأنظمة المحاسبية الالكترونية وفقا للتغيرات في بيئة التكنولوجيا الحديثة بمتوسط حسابي (٤.٠١).
- تقدم الإدارة بفحص طرق الحماية واكتشاف اختراق البيانات بمتوسط حسابي (٣.٩٥).
- توجد نسخ احتياطية للنظام داخل وخارج المنشاة او الشركة محمية من الاختراق يتم الرجوع اليها وقت الحاجة بمتوسط حسابي (٣.٩٤).
- يتم متابعة المستجدات العالمية في أنماط غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات مكافحتهما خاصة ما يصدر في هذا المجال عن لجنة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بأزل وغيرهما من المنظمات الدولية بمتوسط حسابي (٣.٩).
- لديكم مسؤول امتثال او وحدة امتثال لأغراض الرقابة الفعالة فيما يتعلق بحجم المخاطر بالمنشاة او الشركة بمتوسط حسابي (٣.٨٨).
- تلتزم المنشاة او شركة الصرافة بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي FATF بمتوسط حسابي (٣.٧٩).

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور نجد أنه بلغ (٤.١٠) وبانحراف معياري (٠.٨٥٢) وبتقدير لفظي (موافق)، وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية.

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	الأول: ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة	١	٤.١٧	٠.٧٥	٨٣.٣٪	موافق
٢	الثاني: أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة	٣	٤.٠٨	٠.٧٩	٨١.٥٪	موافق
٣	الثالث: يلتزم قطاع الصرافة بإجراءات الرقابة الازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة	٢	٤.١٠	٠.٨٥٢	٨٢.١٪	موافق
	المتوسط العام لجميع المحاور		٤.١٢	٠.٨٠	٨٢.٣٪	موافق

جاء متوسط محاور الاستبانة ككل (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٨٠)، ودرجة قياس (موافق)، وبتحليل كل محور من محاور الدراسة وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- **المحور الأول:** ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة بمتوسط حسابي (٤.١٧).
- **المحور الثالث: أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة** بمتوسط حسابي (٤.٠٨).
- **المحور الثاني: يلتزم قطاع الصرافة بإجراءات الرقابة الازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة** بمتوسط حسابي (٤.١٠).

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

١- **وافقت أفراد العينة بدرجة عالية على جميع فقرات المحور الأول:** بمتوسط حسابي (٤.١٧) وبانحراف معياري (٠.٧٥) وبتقدير لفظي (موافق)، وكالتالي:

- لديكم نظام محاسبي الالكتروني لتسجيل وتوثيق أنشطة وعمليات الصرافة بمتوسط حسابي (٤.٣٩).
- يتمتع النظام المحاسب الالكتروني المستخدم لديكم بواجهة سهلة الاستخدام تمكنه من ادارتها بمتوسط حسابي (٤.٣٢).
- النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم شامل لكافة العمليات المالية المتعلقة بنشاط الصرافة بمتوسط حسابي (٤.٣).
- يوفر النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم مجموعة مستنديه تفي بمتطلبات التسجيل والتوثيق بمتوسط حسابي (٤.١٤).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن كافة العمليات الخاصة بالحوالات المالية بمتوسط حسابي (٤.٢٥).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات وتقارير عن حركة شحن النقد وبيع وشراء العملات بمتوسط حسابي (٤.١٩).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن الحسابات الجارية والعمليات المتعلقة بها بمتوسط حسابي (٤.٢).
- يحتوي النظام المحاسبي الالكتروني على كافة البيانات الخاصة بالمستخدمين والوكلاء بمتوسط حسابي (٤.٠٧).
- يستطيع مستخدم النظام تسجيل بيانات العميل وحفظها بسهولة في قاعدة البيانات بمتوسط حسابي (٤.١٦).
- تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية للصرافة عملية تبادل الحوالات المالية مع جميع الفروع والوكلاء الاخرين في أي مكان وبأعلى مستويات الأمان بمتوسط حسابي (٤.١٢).

- يساهم النظام المحاسبي الالكتروني في سهولة وسرعه إيصال المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة بمتوسط حسابي (٤.٢).
- التسجيل في الأنظمة الالكترونية المالية لديكم لا تتعرض لأي مشاكل بمتوسط حسابي (٣.٦٤).

٢- **وافقت أفراد العينة بدرجة عالية على جميع فقرات المحور الثاني:** بمتوسط حسابي بلغ(٤.٠٨) وبانحراف معياري (٠.٧٩) وبتقدير لفظي (موافق)، كالتالي:

- تعرض بيانات النظام بشكل تفصيلي يبين هوية مستخدم النظام بمتوسط حسابي (٤.١٨).
- النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم امن وغير قابل للاختراق بمتوسط حسابي (٤.١٧).
- تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية عملية المراجعة والرقابة في العمليات المالية بمتوسط حسابي (٤.١٥).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية قواعد بيانات تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات بمتوسط حسابي (٤.١٣).
- تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية استرجاع البيانات المخزنة بمتوسط حسابي (٤.١١).
- الأنظمة المحاسبية الالكترونية فعالة من حيث تنسيق متطلبات الرقابة بمتوسط حسابي (٤.٠٧).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية تقارير رقابية عن الاداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بمتوسط حسابي (٤.٠٦).
- تعرض البيانات في النظام بشكل تفصيلي تبين هوية العميل بمتوسط حسابي (٤.٠٥).
- تقوم الإدارة بالرقابة على تنفيذ الأنشطة والخطط المرسومة في كافة مراحل العمل بالاعتماد على المعلومات من الأنظمة المحاسبية الالكترونية بمتوسط حسابي (٤.٠١).
- توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحايلها ومعالجتها بمتوسط حسابي (٣.٩٧).
- تساعد الأنظمة المحاسبية الالكترونية في الرقابة على مدى فاعلية القرارات المتخذة في قطاع الصرافة بمتوسط حسابي (٣.٩٣).

٣- **وافقت أفراد العينة بدرجة عالية على جميع فقرات المحور الثالث:** بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٠) وبانحراف معياري(٠.٨٥٢) وبتقدير لفظي(موافق)، كالتالي:

- تلتزم الشركة او منشاة الصرافة باللوائح والتعليمات الصادرة من البنك المركزي بمتوسط حسابي (٤.٥).
- تتخذ الإدارة إجراءات العناية الواجبة للعملاء وتهتم بمشاكلهم وتجيب عن استفساراتهم بمتوسط حسابي (٤.٣٢).
- تلتزم الإدارة بتوفير إجراءات مناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات وحمايتها من التلاعب والفساد الإداري بمتوسط حسابي (٤.٣).
- استخدام كافة الوسائل ألممكنة لمتابعة العمليات والصفقات المشتبه بها من خلال تقارير رقابية وقوائم الأشخاص والكيانات الملاحقة دوليا بمتوسط حسابي (٤.٢٩).
- يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة غير العادية لدى وحدة مجمع المعلومات بمتوسط حسابي (٤.٢٧).
- يتم فصل المهام بين الموظفين وتحديد صلاحياتهم بشكل يضمن عدم التلاعب بالبيانات بمتوسط حسابي (٤.٢٥).
- من الوسائل الرقابة الداخلية لقطاع الصرافة كاميرات المراقبة بمتوسط حسابي (٤.٢٥).
- يتم التحقق من مصدر الأموال عند اجراء عملية تتضمن مبالغ نقدية كبيرة بمتوسط حسابي (٤.٢٤).
- إدارة الرقابة الداخلية لديكم تضمن الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية وتوفر إدارة كافة المخاطر بمتوسط حسابي (٤.٢٤).
- يتم برمجة النظام الالكتروني لإعداد تقارير تساعد على فعالية أنظمة شركات الصرافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمتوسط حسابي (٤.١٦).
- يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالأنظمة من خلال فحص البيئة التشغيلية للأنظمة وتهيئة واعداد الأنظمة ومطابقة المخرجات بمتوسط حسابي (٤.١٣).
- يتم اصدار تقارير عن المراجعة الداخلية حول برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بمتوسط حسابي (٤.١٣).
- يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالأنظمة من خلال إدارة امن المعلومات المتعلقة بالصيانة وبرامج الحماية والصلاحيات بمتوسط حسابي (٤.١٢).
- يتم التعاون وتسهيل مهام المراجع الخارجي في إجراءات المراجعة بمتوسط حسابي (٤.١١).

- يتم فحص نظام الرقابة الداخلية باستمرار وتحديد نقاط الضعف وتصحيحها بمتوسط حسابي (٤.٠٩).
- يتم تدريب العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمتوسط حسابي (٤.٠٩).
- تتعاقد الإدارة مع مراجع خارجي لأغراض الفحص والرقابة بمتوسط حسابي (٤.٠٥).
- تلتزم منشاة او شركه الصرافة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على هوية العميل بمتوسط حسابي (٤.٠٥).
- يتم تحديث الأنظمة المحاسبية الالكترونية وفقا للتغيرات في بيئة التكنولوجيا الحديثة بمتوسط حسابي (٤.٠١).
- تقدم الإدارة بفحص طرق الحماية واكتشاف اختراق البيانات بمتوسط حسابي (٣.٩٥).
- توجد نسخ احتياطية للنظام داخل وخارج المنشاة او الشركة محمية من الاختراق يتم الرجوع اليها وقت الحاجة بمتوسط حسابي (٣.٩٤).
- يتم متابعة المستجدات العالمية في أنماط غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات مكافحتهما خاصة ما يصدر في هذا المجال عن لجنة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بأزل وغيرهما من المنظمات الدولية بمتوسط حسابي (٣.٩).
- لديكم مسؤول امتثال او وحدة امتثال لأغراض الرقابة الفعالة فيما يتعلق بحجم المخاطر بالمنشاة او الشركة بمتوسط حسابي (٣.٨٨).
- تلتزم المنشاة او شركة الصرافة بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي FATF بمتوسط حسابي (٣.٧٩).

٤-جاء متوسط محاور الاستبانة ككل (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٨٠)، ودرجة قياس (موافق).

ومن خلال الدراسة النظرية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

١. ان الأنظمة المحاسبية الإلكترونية تتلاءم مع متطلبات التسجيل في قطاع الصرافة **من** حيث تلبية متطلبات عمليه الرقابة، وإجراءات الرقابة المتبعة، والرفع من مستوى الموثوقية البيانات والمعلومات دون تعديل .

٢. عملت الأنظمة المحاسبية الإلكترونية على تطوير الأدوات الرقابية بجميع انواعها ، رقابة إدارية، رقابة محاسبية، رقابة تشغيلية، رقابة ضبطية مع ظهور أدوات جديدة جعلت المراقب في حاجة إلى التعامل معها لتعمل المنظومة الرقابية بشكل أفضل من الرقابة التقليدية في جميع مراحلها : مرحلة إدخال البيانات، مرحلة معالجة البيانات، مرحلة إصدار البيانات.

٣. ان اكثر المخاطر والتي من الممكن تتعرض لها الأنظمة المحاسبية الإلكترونية هو الوصول غير المرخص إلى قاعدة البيانات والأنظمة التشغيل وذلك يعود إلى عدم الالتزام بالإجراءات الرقابة الصارمة لحماية البيانات.

ومن خلال الدراسة الميدانية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- تبين ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.١٧)
- أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٨) .
- أن قطاع الصرافة يلتزم بإجراءات الرقابة الازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة، حيث بلغ المتوسط الحسابي بلغ (٤.١٠).
- أثبتت الدراسة واقع الأنظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة في أمانة العاصمة صنعاء، حيث جاء المتوسط العام ككل (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٨٠)، ودرجة قياس (موافق).

ثانياً : التوصيات

استناد إلى النتائج التي توصل إليها الباحث من الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة واللقاءات المعمقة وأيضا النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل الإحصائي للبيانات تم الخروج والتوصيات الآتية:

١- التأهيل المستمر للموظفين في إدارة قطاع الصرافة بما يؤهلهم ويمكنهم من امتلاك المهارات والخبرات الكافية .

٢- توفير الفرصة الكافية للموظف المتدرب على التطبيق العملي في مجال استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وذلك عبر الدورات التعليمية لجميع الأنظمة .

٣- توفير الحوافز المادية والمعنوية الكادر الفني في قطاع الصرافة بما يساعد الموظف المختص على التركيز في تنفيذ المهام الموكلة له .

٤- عقد ورش تدريبية خاصة بالمدراء في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية أو ما تسمى بالإدارة الإلكترونية.

٥- إدخال المبرمجين والفنيين العاملين لدى الإدارة العامة لتقنية المعلومات في دورات محاسبية وأيضا دورات بالأخص في وسائل وطرق الرقابة الداخلية.

٦- ضرورة استبدال كلمة السر لأي نظام محاسبي او حاسب آلي مستخدم عندما يتولى موظف آخر.

٧- توفير الضوابط والسياسات الواضحة للحد من استخدام البرمجيات الشخصية غير المرخصة في المؤسسة.

٨- توفير الطابعات ووسائل التخزين الحديثة والكافية لإدارة الملفات الإلكترونية.

٩- توفير نسخ احتياطية متعددة من المستندات الإلكترونية وان تكون في أماكن متفرقة لدى الأشخاص المخولين لكيلا يتم التلاعب بالبيانات.

١٠- توفير نسخ مرخصة لبرامج مكافحة الفيروسات.

١١- ضرورة وجود نظام تغذية راجعه من مقترحات وشكاوي العملاء مع الحرص على تقديم خدمات صرافة متنوعة وشاملة تراعي وتلبي رغبات العملاء ومقترحاتهم.

١٢- تسديد الإيرادات والرقابة على عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٣- متابعة الإجراءات واللوائح والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

١- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣

٢- محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨

٣- ابراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية –مدخل النظام–، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٥

٤- عبدالرحمن الصباح، نظم الملومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٠

٥- عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، نظم المعلومات الإدارية –مدخل اداري وظيفي–، المكتبة العصرية،مصر،٢٠١٠

٦- نوري، انعام محمد حسن، نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأثره على تقويم الأداء في المصارف، ٢٠١٠ .

٧- عدلان محمدعلي ، دور المراجعة الالكترونية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، امعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, ٢٠٠٩.

٨- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٥

٩- احمد فوزي ملوخية، نظام المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦

١٠- عبد الحميد بسيوني، المرجع الشامل في نظام المعلومات الإدارية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠١٠

١١- دراسة المطيري ٢٠١٢ بعنوان دور نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية

١٢- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

١٣- حسين، احمد علي ، نظم المعلومات المحاسبية –الإطار الفكري والنظم التطبيقية–،الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٤- ادمون طارق (مدى فاعليه نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهه نظر الإدارة .

١٥- دراسة مخادمة (أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية)٢٠٠٧

١٦- ثوابة ، فياض ، دور عناصر الرقابة الداخلية في تحسين مستوى الأداء المالية، دراسة حالة في مجموعة الاتصالات اليمنية ٢٠١٥،صنعاء

١٧- ناجي، بليغ احمد سعيد ، مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الإلكترونية، دراسة ميدانية ٢٠١٠

١٨- سعود جايد مشكور : (التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية واثره في تحسين كفاءة ادا الرقابة الداخلية) كلية التجارة والاقتصاد , جامعة المثنئ , العراق

١٩- امين السيد لطفي :(الاتجاهات الحديثة في المراجعة على الحسابات). دار النهظه العربية _/ القاهره ١٩٩٧ م

٢٠- شحاته محمد ٬ رشد ٬ محمد ابراهيم :(الرقاية والمراجعة الداخلية الحديثة) – كلية التجاره – جامعة الاسكندرية – ٢٠١٣ م

٢١- عبد الملك حجر (نظم المعلومات المحاسبية) – الطبعة الثالثة – جامعة صنعاء – ٢٠٠٤

٢٢- د. ثامر محمد مهدي (اثر استخدام الحاسب الالكتروني على انظمة الرقابة الداخلية) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ١٣ العدد ١ سنة ٢٠١١

٢٣- رشا حمادة : (أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٦ – العدد الاول – ٢٠١٠

٢٤- ثناء على القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٣٩

٢٥- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، كتاب مراجعة ورقابة داخلية، المملكة العربية السعودية، ص ٤٦.

٢٦- محمد الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،١٩٩٦، ص٤٠.

٢٧- المعيار الدولي للتدقيق رقم ٤٠٠: تقدير المخاطر والرقابة الداخلي ، الفقرة ٨.

٢٨- أحمد محيي الدين، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، الدار السعودية للنشر، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٩- د. عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٠- جامعة الدول العربية، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٩.

٣١- نواف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي في السوق العالمية، رسالة ماجستير منشورة، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١.

٣٢- فالح عبد الكريم الشيخلي وفائق حميد العبيدي ، غسيل الاموال ماهيتها وابعادها ، مجلة الرشيد المصرفي ، ٢٠٠٢ ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، ص ١٠-١١.

٣٣- مسفر ، احمد ، المصارف وتبييض الاموال (تجارب دول عربية واجنبية) ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٥٨-٦٣ .

٣٤- الشوربجي عبد المولى والاقتصادية ، عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، العدد الثامن والعشرون ، رجب ، ١٩٩٩ ، ص٢٣-٢٦ .

٣٥- عبد الرزاق بن حمود الزهراني ، جرائم غسل الاموال من وجهة نظر مسئولي البنوك ، دراسة ميدانية .مجلة البحوث الأجنبية ، مركز البحوث والدراسات ، كلية الملك فهد الاجنبية ، مجلد ١١ ، العدد ٢٣ ذي الحجة ، ٢٠٠٢ ، ص٥٠- ٥٥ .

٣٦- د. محمود عبدالفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٩.

٣٧- مجلة اتحاد المصارف العربية، كانون الثاني، يناير ٢٠١٥م.

ثانياً : المرجع الاجنبية

١. Camille moigne, organization du system's d'information de gestation, edition voucher, Paris, ٢٠٠١,p٠٧.

٢. Qureshi and siegel, The Accountant and computer security, ١٩٩٧

ثالثاً : الموقع الالكتروني

- ***https://units.imamu.edu.sa/administrations/Internal_Auditing/news/Pages/news٠٠٣.aspx***
- ايمن محمد عاطف محمد : (ماهي اساليب المراجعه الداخلية والخارجية في ضل التشغيل الاكتروني للبيانات المحاسبية) ٢٠٠٠-٢٠١٦ ***People.bayt.com***

الملاحق

الاستبانة

الاخ/الأخت ..... المحترم

يسرني ان ارفق اليكم هذه الاستبانة والمتعلقة بدراسة يجريها الباحثون بعنوان **واقع الأنظمة المحاسبية الالكترونية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة** للحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة من الجامعة الإماراتية تحت اشراف الدكتورة /نورا المريش

حيث تهدف الدراسة الى التعرف على واقع الأنظمة المحاسبية وإجراءات الرقابة عليها في قطاع الصرافة وان مشاركتكم ضرورية جدا لنجاحها وان رائيكم وخبرتكم في هذا المجال هما أحد المرتكزات الداعمة للبحث وعامل رئيسي من عوامل نجاحها؛ علما بان جميع الإجابات ستعامل بسرية كاملة ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط؛ كما ان نتائج الدراسة سيتم تحليلها بشكل اجمالي دون الإشارة الى المشاركين في تعبئة هذه الاستبانة.

وتفضلوا بالقبول بفائق الاحترام والتقدير

القسم الأول: معلومات عامه

١-االعمر

-اقل من ٣٠سنه ..... -من ٣٠ الى ٥٠ سنه .....

- أكثر من ٥٠ سنه.....

٢-الجنس:

- ذكر ..... – أنثى .....

٣-المؤهل

- دكتوره ..... – ماجستير.....

- بكالوريوس ..... – دبلوم .....

- ثانويه عامه ..... – أخرى .....

٤-التخصص

- محاسبة ..... – اقتصاد .....

- ادارة..... – ماليه ومصرفية .....

- أخرى .....

٥- المركز الوظيفي

- مدير ..... – محاسب .....

- مراجع ..... – مساعد .....

- أخرى يرجى ذكرها .....

٦-سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية

-اقل من خمس سنوات ..... – أكثر من خمس سنوات.....

القسم الثاني: - دراسة الفرضيات

يرجأ اختيار إجابة واحده لكل فقره من الفقرات الأتية.

أولا: ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية تتلاءم ومتطلبات التسجيل والتوثيق في قطاع الصرافة.

الرقم الفقرة	الفقرات	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
١.	لديكم نظام محاسبي الالكتروني لتسجيل وتوثيق أنشطة وعمليات الصرافة.					
٢.	يتمتع النظام المحاسب الالكتروني المستخدم لديكم بواجهة سهلة الاستخدام تمكنه من ادارتها					
٣.	النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم شامل لكافة العمليات المالية المتعلقة بنشاط الصرافة					
٤.	يوفر النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم مجموعة مستنديه تفي بمتطلبات التسجيل والتوثيق					
٥.	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن كافة العمليات الخاصة بالحوالات المالية					
٦.	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات وتقارير عن حركة شحن النقد وبيع وشراء العملات					
٧.	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية كشوفات تفصيلية عن الحسابات الجارية والعمليات المتعلقة بها					
٨.	يحتوي النظام المحاسبي الالكتروني على كافة البيانات الخاصة بالمستخدمين والوكلاء					
٩.	يستطيع مستخدم النظام تسجيل بيانات العميل وحفظها بسهولة في قاعدة البيانات					
١٠.	تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية للصرافة عملية تبادل الحوالات المالية مع جميع الفروع والوكلاء الاخرين في أي مكان وبأعلى مستويات الأمان					
١١.	يساهم النظام المحاسبي الالكتروني في سهولة وسرعه إيصال المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة					
١٢.	التسجيل في الأنظمة الالكترونية المالية لديكم لا تتعرض لأي مشاكل					

ثانيا: ان الأنظمة المحاسبية الالكترونية في قطاع الصرافة فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة

رقم الفقرة	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	النظام المحاسبي الالكتروني المستخدم لديكم امن وغير قابل للاختراق					
٢.	تعرض بيانات النظام بشكل تفصيلي يبين هوية مستخدم النظام					
٣.	تعرض البيانات في النظام بشكل تفصيلي تبين هوية العميل					
٤.	تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية استرجاع البيانات المخزنة					
٥.	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية قواعد بيانات تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات					
٦.	تسهل الأنظمة المحاسبية الالكترونية عملية المراجعة والرقابة في العمليات المالية					
٧.	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية تقارير رقابية عن الاداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية					
٨.	توفر الأنظمة المحاسبية الالكترونية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحايلها ومعالجتها					
٩.	تساعد الأنظمة المحاسبية الالكترونية في الرقابة على مدى فاعلية القرارات المتخذة في قطاع الصرافة					
١٠.	تقوم الإدارة بالرقابة على تنفيذ الأنشطة والخطط المرسومة في كافة مراحل العمل بالاعتماد على المعلومات من الأنظمة المحاسبية الالكترونية					
١١.	الأنظمة المحاسبية الالكترونية فعالة من حيث تنسيق متطلبات الرقابة					

ثالثا: يلتزم قطاع الصرافة باجراءات الرقابة الازمة للحماية من المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات الصرافة

رقم الفقرة	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يتم فصل المهام بين الموظفين وتحديد صلاحياتهم بشكل يضمن عدم التلاعب بالبيانات					
٢.	تقدم الإدارة بفحص طرق الحماية واكتشاف اختراق البيانات					
٣.	توجد نسخ احتياطية للنظام داخل وخارج المنشاة او الشركة محمية من الاختراق يتم الرجوع اليها وقت الحاجة					
٤.	يتم تحديث الأنظمة المحاسبية الالكترونية وفقا للتغيرات في بيئة التكنولوجيا الحديثة					
٥.	تلتزم الإدارة بتوفير إجراءات مناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات وحمايتها من التلاعب والفساد الإداري					
٦.	يتم التحقق من مصدر الأموال عند اجراء عملية تتضمن مبالغ نقدية كبيرة					
٧.	تتعاقد الإدارة مع مراجع خارجي لأغراض الفحص والرقابة					
٩.	يتم التعاون وتسهيل مهام المراجع الخارجي في إجراءات المراجعة					
١٠.	يتم فحص نظام الرقابة الداخلية باستمرار وتحديد نقاط الضعف وتصحيحها					
١١.	تتخذ الإدارة إجراءات العناية الواجبة للعملاء وتهتم بمشاكلهم وتجيب عن استفساراتهم					
١٢.	من الوسائل الرقابة الداخلية لقطاع الصرافة كاميرات المراقبة					
١٣.	استخدام كافة الوسائل ألممكنة لمتابعة العمليات والصفقات المشتبه بها من خلال تقارير رقابية وقوائم الأشخاص والكيانات الملاحقة دوليا					
١٤.	إدارة الرقابة الداخلية لديكم تضمن الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية وتوفر إدارة كافة المخاطر					
١٥.	تلتزم الشركة او منشاة الصرافة باللوائح والتعليمات الصادرة من البنك المركزي					

رقم الفقرة	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٦.	يتم تدريب العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب					
١٧.	يتم برمجة النظام الالكتروني لاعداد تقارير تساعد على فعالية أنظمة شركات الصرافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب					
١٨.	تلتزم منشاة او شركه الصرافة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على هوية العميل					
١٩.	يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالانظمة من خلال إدارة امن المعلومات المتعلقة بالصيانة وبرامج الحماية والصلاحيات					
٢٠.	يتم فحص بيئة الرقابة الخاصة بالانظمة من خلال فحص البيئة التشغيلية للأنظمة وتهيئة واعداد الأنظمة ومطابقة المخرجات					
٢١.	يتم اصدار تقارير عن المراجعة الداخلية حول برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب					
٢٢.	يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة غير العادية لدى وحدة مجمع المعلومات					
٢٣.	يتم متابعة المستجدات العالمية في أنماط غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات مكافحتهما خاصة ما يصدر في هذا المجال عن لجنة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بأزل وغيرهما من المنظمات الدولية					
٢٤.	لديكم مسؤول امتثال او وحدة امتثال لأغراض الرقابة الفعالة فيما يتعلق بحجم المخاطر بالمنشاة او الشركة					
٢٥.	تلتزم المنشاة او شركة الصرافة بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي FATF					